جامعة قاصدي مرباح
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد و تسيير بترولي LMD

بعنوان:

مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

من إعداد الطلبة :
بوبكري رقية
عرباوي نورالیقین

تحت إشراف:
أولاد حيمودة عبد اللطيف

السنة الجامعية 2012-2013

تشكر

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

" سورة النمل الآية 19"

و عملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لاتسعنا إلا أن ننسب الفضل لذويه :

نتقدم بالشكر لكل أساتذة قاصدي مرباح بورقلة خاصة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

و نخص بالذكر الأستاذ أولاد حيمودة الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وله منا كل التقدير و الاحترام

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة مخلفي أمينة على دعمها المستمر لنا و توجيهاتها و نصائحها القيمة لإثراء هذا البحث و الاستمرار في هذا التخصص.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع من ساعدنا على إنجاز هذهالمذكرة

رقية و نور اليقين

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	I
تشكرات.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال.....	VI
قائمة الرموز.....	VII
المقدمة.....	أ
الفصل الأول:مبادئ الاقتصاد النفطي	
تمهيد.....	2
المبحث الأول:الأسس النظرية للنفط.....	3
المطلب الأول:تاريخ النفط.....	3
المطلب الثاني:تعريف النفط واستخداماته.....	3
الفرع الأول:تعريف النفط.....	3
الفرع الثاني :استخدامات النفط.....	4
المطلب الثالث:الخصائص العامة للبترول.....	5
الفرع الأول:أشكال مادة البترول.....	5
الفرع الثاني:مميزات السلعة البترولية.....	5
الفرع الثالث:مقاييس الوحدة البترولية.....	6

المبحث الثاني:الاقتصاد النفطي.....	8
المطلب الأول:ماهية الاقتصاد النفطي.....	8
الفرع الأول :تعريف الاقتصاد النفطي	8
الفرع الثاني:مضمون الاقتصاد النفطي.....	9
المطلب الثاني :الصناعة النفطية.....	10
الفرع الأول:التعريف.....	10
الفرع الثاني: خصائص وصفات الصناعة النفطية	11
المطلب الثالث:السوق النفطية والفاعلون	12
الفرع الأول:تعريف السوق النفطية.....	12
الفرع الثاني: الفاعلون في السوق النفطي.....	12
المبحث الثالث: السياسات التسعيرية للنفط	14
المطلب الأول:تعريف السعر وأنواعه.....	14
الفرع الأول:تعريف السعر.....	14
الفرع الثاني :أنواع السعر.....	14
المطلب الثاني:العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية.....	15
المطلب الثالث:آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة.....	18
الفرع الأول:تأثير انخفاض وارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة.....	18
الفرع الثاني:الآثار السلبية لانخفاض وارتفاع أسعار النفط على سوق النفط.....	19
خلاصة.....	21
الفصل الثاني:أسس الاقتصاد النفطي وأثر السعر على الاقتصاد– حالة الجزائر –	

تمهيد.....	23
المبحث الأول:النفط والاقتصاد الجزائري.....	24
المطلب الأول:التطور التاريخي لقطاع المحروقات.....	24
الفرع الأول: الجزائر ماقبل النفط 1962-1978.....	24
الفرع الثاني:تطور قطاع المحروقات 1971 – 2011.....	25
المطلب الثاني:واقع الاقتصاد الجزائري.....	26
الفرع الأول:الفترة ما بين 1962 - 1978.....	26
الفرع الثاني:الفترة ما بين 1980-1990.....	27
المطلب الثالث:البترول في الجزائر.....	27
الفرع الأول:لمحة عن النفط الجزائري.....	27
الفرع الثاني:أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.....	28
المبحث الثاني:دراسة إحصائية حول أنظمة استغلال النفط في الجزائر2000-2012.....	29
المطلب الأول:مرحلة المنبع.....	29
المطلب الثاني :مرحلة النقل.....	36
المطلب الثالث مرحلة المصب.....	39
المبحث الثالث:أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.....	48
المطلب الأول:الصدمة النفطية 2004 وأثرها على الاقتصاد الوطني.....	48
الفرع الأول:مسببات أزمة 2004 ورفع الأسعار.....	48
الفرع الثاني:انعكاسات صدمة 2004 على الاقتصاد الجزائري.....	48
المطلب الثاني:انعكاسات أزمة 2008 على السعر والاقتصاد الجزائري.....	49

المطلب الثالث:الدراسة القياسية لأثر سعر النفط على النمو والاقتصاد الوطني.....	50
خلاصة	53
خاتمة.....	55
قائمة المراجع.....	58

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	2000-2011الآبار المنجزة ي الجزائر	30
(2-2)	2011إنتاج الآبار المنجزة في الجزائر	31
(2-3)	2000-2011إنتاج الآبار المنجزة في الجزائر	31
(2-4)	2000-2011إنتاج الجزائر من النفط الخام	33
(2-5)	2000-2011احتياط الجزائر من النفط	35
(2-6)	2000-2011صادرات الجزائر من النفط الخام	43
(2-7)	صادرات الجزائر من النفط الخام حسب المناطق	44
(2-8)	2000-2011عائدات الصادرات البترولية في الجزائر	46
(2-9)	انعكاسات صدمة 2004 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري	49

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	جدول يمثل الآبار المنجزة في الجزائر	29
(2-2)	جدول يمثل إنتاج الآبار المنجزة	30
(2-3)	جدول يوضح إنتاج الجزائر من النفط الخام	31
(2-4)	جدول يوضح إنتاج النفط الخام في الجزائر2011	33
(2-5)	جدول يوضح احتياط الجزائر من النفط2000-2011	34
(2-6)	جدول يبين نسب احتياط النفط في الجزائر 2011	35
(2-7)	جدول اكتشاف النفط في الجزائر لعامي2011-2012	36
(2-8)	جدول اكتشاف النفط في الجزائر من 2000-2011	36
(2-9)	جدول شبكة خطوط الأنابيب إلى غاية 2011	36
(2-10)	جدول أهم أنابيب النقل التي تربط مناطق الاستخراج بموانئ التصدير إلى غاية 2011	37
(2-11)	جدول ناقلات غاز البترول المسالة	37
(2-12)	جدول ناقلات الغاز الطبيعي الممبع	38
(2-13)	جدول مختلف المصافي التكريرية في الجزائر2006-2011	39
(2-14)	جدول تطور إنتاج المصافي التكريرية 2000 من المشتقات النفطية -2005	40
(2-15)	جدول تطور انتاج مصافي التكرير2006-2011	41
(2-16)	جدول صادرات الجزائر من النفط 2000-2011	42
(2-17)	جدول صادرات الجزائر من النفط حسب المناطق	44
(2-18)	جدول عائدات الصادرات البترولية في الجزائر2000-2011	45
(2-19)	جدول تطور أسعار النفط الخام في الجزائر2000-2012	46
(2-20)	جدول أسعار المنتجات النفطية في الجزائر2007-2011	47

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة
API	درجة كثافة النفط
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
OAPEC	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط
OPEC	منظمة الأقطار المصدرة للنفط

مقدمة

لقد كان النفط ولا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي يرجع الاهتمام به منذ اكتشافه بكونه ليس حديث النشأة ,فقد أستعمله الإنسان منذ سالف الأزمان بصور محدودة مع التطور التكنولوجي , أصبح لهذا الذهب الأسود الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة ومحدودة والصناعة الأولى في العالم ويعد شريان الحياة للكثير من القطاعات والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي , وهذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته حيث أصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها و اقتصاد يدرسها لكونها سلعه استراتيجيه هامة في بناء اقتصاديات الدول المصدرة لها رغم تميزها بالنضوب.

الاقتصاد النفطي يهتم بدراسة مختلف النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالسلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو صورة متعددة والتطرق إلى مختلف مراحلها.

يتميز النفط عن مصادر الطاقات الأخرى شغل بال جميع الدول المصدرة والمستوردة منها , إذ عملت على معرفة وتحليل مختلف جوانب هذه المادة الأولية, من خلال معرفة مختلف أشكالها وتحديد لها وحدات قياس وأسعار تمكن من عرضها في السوق .حيث تعتبر سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنه متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والإستراتجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة , لذلك أسعار النفط دائما في تذبذب مستمر. ولهذا حدوث صدمة بترولية واحدة تكفي لتشل اقتصاديات قائمة وحركة فاعلة في الاقتصاد وتؤدي بذلك إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية ,وخاصة الدولة المستهلكة والمنتجة للنفط.

إن الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينات والثمانينات والألفينيات وتسعى إلى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية ,وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني,إذ أن جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط بالصعود أو الهبوط , والذي سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وبالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني الذي يعتبر أكثر الاقتصاديات تأثرا بتقلبات أسعار البترول , والتي تنعكس إيجابا أو سلبا على صادراتها النفطية ثم على الاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق جاءت هذه الإشكالية :

مامدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟

من الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

ماهو البترول وماهي مكانته في العالم والجزائر ؟

ما هو مضمون الاقتصاد النفطي؟

-ماهي أبعاد الصناعة النفطية في العالم؟

-كيف تؤثر أسعار البترول على الاقتصاد الوطني؟

للإجابة على التساؤلات التالية نحتاج لوضع الفرضيات التالية:

الفرضيات:

– يعتبر البترول سلعة إستراتجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي، ويعتبر الريع الذي تعتمد عليه الجزائر في تلبية وتغطية أهدافها وسياستها التنموية .

– يتضمن الاقتصاد النفطي دراسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالثروة البترولية في جميع جوانبها.

–تعتبر الصناعة النفطية صناعة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية .

– يتأثر السعر البترولي بتقلبات السوق النفطية والذي ينعكس على مؤشرات الاقتصاد الوطني لكونه العائد الأول في حجم الصادرات النفطية الجزائرية .

– مبررات اختيار الموضوع:

بكون الجزائر بلد نفطي فه و يعتمد ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الريع البترولي , وبما أن التضارب الحاد الناجم عن القوى العظمى للتحكم في أسعار النفط يعرف على أنه يحدث هزات أو تذبذبات غالبا وهذه الأخيرة ستنعكس حتما على واقع الاقتصاد الوطني من هذا رأينا أن نختار هذا الموضوع محل الدراسة .

أولا:لأن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

ثانيا:لأن أي تغير في أسعار النفط سينعكس حتما وبصوره مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة :

– معرفة حقيقة وواقع النفط في الجزائر.

–إظهار مكانة النفط في الاقتصاد بالرغم من كونه مادة ناضبة وقابلة للزوال.

– التطرق إلى مختلف السياسات التسعيرية للنفط.

التعرف على دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

–إظهار مدى تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار البترول.

– فتح الباب أمام الأجيال القادمة للحفاظ على هذه الثروة كونها تمثل العمود الفقري لبناء وإرساء وفتح الباب أمام الأجيال القادمة للحفاظ على هذه الثروة كونها تمثل العمود الفقري لبناء وإرساء قواعد التنمية.

صعوبات البحث:

–ندرة المعلومات في هذا المجال الحديثة والمراجع والمصادر وصعوبة الحصول عليها.

–غياب المصداقية في بعض التقارير الوطنية.

– تضارب بعض المعطيات باختلاف مصادرها.

– صعوبة تلخيص بعض المعلومات لأهميتها البالغة.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي:في البداية لتقديم نظرة عامة عن النفط والصناعة النفطية.

المنهج الإحصائي:وذالك لتقديم إحاصيات حول أنظمة استغلال النفط في الجزائر.

المنهج التحليلي:من خلال تحليل معطيات الجداول والمنحنيات.

الأدوات المستعملة:

* الإحصائيات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث , التي تم الحصول عليها من مختلف المنظمات وهي:

- التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك.
- التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك.
- الموقع الرسمي لسونطراك.
- تقرير الوكالة الدولية للطاقة IEA.

حدود الدراسة:

الحدود الموضعية:وتتمثل في دراسة الاقتصاد الوطني في ظل هذه التغيرات .

الحدود الزمنية :نظرا لتغيرات المستمر في أسعار البترول اخترنا الفترة من 2000إلى 2012.

الدراسات السابقة :

من أهم هذه الدراسات :

-قويدري قوشيح بوجمعة , انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية ,رسالة ماجستير 2008-2009

-مخلفي أمينة, أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية , رسالة دكتوراه 2012-2013

أقسام البحث:

في الفصل الأول تطرقنا إلى مبادئ الاقتصاد النفطي ,وتناولنا في المبحث الأول الأسس النظرية للنفط أما في المبحث الثاني تعرفنا على الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية وأيضا على السوق النفطية والفاعلين فيها ثم درسنا في المبحث الثالث والأخير السياسات التسعيرة لنفط من خلال عواملها وأثارها.

الفصل الثاني يتناول أسس اقتصاد النفط وأثر السعر على الاقتصاد الوطني, قمنا في المبحث الأول والتعرف على النفط والاقتصاد في الجزائر , وفي المبحث الثاني درسنا أنظمة استغلال النفط في الجزائر أما في المبحث الأهم والأخير تطرقنا إلى أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .

الفصل الأول:

مبادئ الاقتصاد النفطي

تمهيد :

عرف النفط منذ ظهور بكونه مورد مهم وأساس لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأول وذالك بتعدد مشتقات ومميزات هذه السلعة التي تنتج عنها في العالم والتي تقوم عليها كل الصناعات,فالإنسان منذ أن عرف هذه المادة الخام لم يستطيع الاستغناء عنها وذالك من خلال ما تلبي له من حاجات وما توفر له من متطلبات الحيات ومن خلله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي.

بتطور العصور أصبح لهذه المادة الخام اقتصاد بكونه علم قائم بذاته يدرس الندرة بكون البترول مادة ناضبة غير متجددة ويسعى إلى تلبية حاجات المجتمع منه , وسوق ينظم عمليات تبادل هذه السلعة ,وتعرف أسعاره بتغيراتها المستمرة على مر الزمن وذالك لعدة أسباب قد تكون إقتصادبة أو سياسية ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه الثروة وذالك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول:الأسس النظرية لنقط.

المبحث الثاني:الاقتصاد النفطي.

المبحث الثالث:السياسات التسعيرية لنفط.

المبحث الأول:الأسس النظرية للنفط

تتمثل الأسس النظرية للنفط في التعرف على المادة الخام ومضمونها وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث وذالك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:تاريخ النفط

عرف الإنسان النفط منذ ألاف السنين وذالك من خلال المراحل التالية:[1]

-كانوا الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من النوافذ والشقوق الأرضية .

-ذكرت التوراة أن النبي نوح عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته.

-واستخدمته أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي قبل إلقائه في اليم.

-استخدم على مر العصور في التدفئة والإضاءة والبناء وعلاج لدهن الجروح .

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن :

اكتشاف مكامن النفط كان في النصف الثاني من القرن الماضي في 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية .

-ثم أكتشف في روسيا عام1856.وفي رومانيا1857.

-وأخيرا تمكن جيمس يونج في اسكتلندا من التوصل إلى طريقة استخراج الزيت النفطي في1841.

-أول اكتشاف تجاري كان على يد أدون دربك في 28أغسطس 1859م بمدينة تتسفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة ,على عمق 69.5قدم بمعدل استخراج 25-35 برميل في اليوم ليعلن بذالك بداية صناعة النفط الحديثة.

المطلب الثاني :تعريف النفط واستخداماته

يمكن تعريف النفط بما يلي:

الفرع الأول: تعريف النفط

النفط أو البترول كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر وتستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل زيت الصخر وتستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل زيت النفط والغاز الطبيعي حيث يعرف الزيت النفطي بأنه نفط في صورة سائلة ,بينما يعرف

[1] فتحي سيد أحمد الخولي "**اقتصاد النفط**" ط1 ،1418هـ -1997م ،94.

الغاز الطبيعي بأنه نفط في صورة غازية ويتكون النفط من مركبات هيدروكربونية (أي أساسها الكيميائي عنصر الهيدروجين والكربون) والتي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع ويوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها وعلى رغم من عدم إتفاق العلماء على أصل النفط حيث يرجع بعضهم أصل النفط إلى مواد عضوية , ويرجع البعض الأخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاد , ويمتد البحث عن النفط واستخراجه وإنتاجه على تضافر جهود مجموعة كبيرة من العلماء في عدة مجالات مثل علوم الأرض , وعلوم البحار , الكيمياء الفيزياء ,المساحة ,الهندسة والاقتصاد.

البترول في الأساس عبارة عن مواد معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة ,ويحتوي البترول الخام على بعض الشوائب وخاصة الكبريت والأوكسجين والنتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوى كذلك على بعض الشوائب تعتبر أمرا غير مرغوب فيه وتسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة والتكرير.[1]

الفرع الثاني:استخدامات النفط

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها:

الاستخدامات الطبية:

يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال baby oïl في الولايات المتحدة وفي إنجلترا وكندا ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة .

الاستخدامات في الطب البيطري:

يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان,كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور كالبط والإوز والدجاج لمنع إصابتها من الفطريات ,كما يستخدم في علاج التهابات ,ووقاية الأخشاب من السوس.

الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية:

يستعمل الزيوت المعدنية كموصل حراري, وحيث أنه عازل جديد لتيار الكهربائي ويعمل على إبعاد الماء والهواء .

ولذلك يستخدم كثيرا من المحولات الكهربائية وفي المفاتيح الكهربائية لضغط العالي يمنع حدوث الأقواس الكهربائية العشوائية .

في الوقاية:

نظرا لأن زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء ,مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول .كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدى والأكسدة[1].

[1] فتحي سيد أحمد الخولي ، مرجع سابق ص95.

[1]محمد محروس إسماعيل"**اقتصاديات البترول والطاقة**""،ط1، دار الجامعات المصرية،ص51

المطلب الثالث:الخصائص العامة للبترول

إن تواجد النفط في الطبيعة تتعدد أشكاله وحالات وجوده وذالك من منطقة لأخرى وذالك من خلال خصائصه العامة التي تتمثل في :

الفرع الأول: أشكال مادة البترول :

إن مادة البترول تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة:

1-سائلة ويطلق عليه البترول الخام:

وهذه المادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر و البنى والأصفر ,كما وأنها مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام ,وهذه الكثافة متوقفة ومحددة بنسبة الكربون في مادة البترول الخام , فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية أدت إلى ثقله والعكس بالعكس.

2-غازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي:

ويتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان ,الإيثان ,البر وبان ,النتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة ,إن اكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة من70%إلى90%,ويمكن إسالته تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة ,أما غاز البر وبان فيمكن إسالتهما تحت ضغط متوسط ودرجة حرارة عالية .

الفرع الثاني: مميزات السلعة البترولية:

وتتميز السلعة البترولية ب:

1-نقطة الإنكساب :

يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام, وتدل على مقدار لزوجته واقل درجة حرارة ينكسب بها البترول:

لهذا فإن ارتفاع نقطة الإنكساب تعني ارتفاع نسبة المادة الشمعية,وكذلك ارتفاع لزوجة البترول وتكون مؤثرة على:

– خفض وتدني نوعية وجودة البترول الخام.

– خفض سعر البترول الخام.

– زيادة التكاليف الإنتاجية .

-درجة الكثافة النوعية:

وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما درجتهما الحرارية,أي درجة حرارة الماء.
ويعبر عن درجة الكثافة باستخدام مقياس المعهد الأمريكي AMERICAN PETROLEUM(API) INSTITUTE كثافة النفط (API)=(141.5 /درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60°ف°)والتي تتراوح مابين -60 1درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف , وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة كونه بترولا ثقيلا.

-الدرجات العالية:هي رمز البترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة,تكون من35درجة فما فوق.

-الدرجات المنخفضة:وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون 28 درجة وما دون.

-الدرجة الوسطى : وهي رمز للبترول المتوسط مثل زيت الغاز ,زيت الديزال والتشحيم , ويكون مدى الدرجات النوعية مابين 28درجة و35درجة.

الفرع الثالث : مقاييس الوحدة البترولية:

هناك مقاييس محددة لقياس الثروة البترولية وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن .

1–الحجم:ويتمثل أساسا في:

البرميل : وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل159لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالا.

المتر المكعب : وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أرويا الغربية كفرنسا وألمانيا, والذي يعادل 6.28برميل.[1]

2-الوزن:ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني فهناك :

-الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ .

-الطن المتري ويعادل 999 كلغ .

-الطن القصير ويعادل906 كلغ .

أما وحدة قياس الغازات الطبيعية فقد أعتمد استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب. [1]

[1]قويدري قوشيح بوجمعة ،"**انعكسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، سنة 2008-2009 ص12-13

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق ،ص14-15

المبحث الثاني:الاقتصاد النفطي

يعد الاقتصاد النفطي العلم الذي يدرس هذه المادة الخام بكونه تتصف بالندرة وكيفية تلبية حاجات العالم منها .

المطلب الأول:ماهية الاقتصاد النفطي

يتمثل الاقتصاد النفطي في:

الفرع الأول:التعريف

يعتبر موضوع علم الاقتصاديات البترولي من العلوم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلاله بصورة واسعة.وظهور مركز قوة وأهمية وتأثيرا لثروة البترولية في مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي.

وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع و ازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وأثار البترول اقتصاديا واجتماعية وتكنولوجية وعلى الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء.

إن موضوع الاقتصاد البترولي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية وذلك لكونه موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والهادفة والمتعلقة بالثروة طبيعية معلومة ومعينة وهي الثروة البترولية (البترول والغاز) والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها.

أي أنه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي البترولي من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية. [2]

[2] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**" ديوان المطبوعات الجزائرية،1983، ص3.

الفرع الثاني : مضمون الاقتصاد البترولي

إن الاقتصاد البترولي يتضمن مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين مجموعة الاقتصاد البترولي وهي كالأتي: [1]

1-مرحلة البحث والتنقيب:

وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدارسات التحليلية والأعمال التطبيقية وفي الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد الثروة البترولية وسواء كان من ناحية كميتها وأنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي وكذلك مدى سلامة واقتصاد واستغلال والاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

2-مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي:

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهز أو صالحا لنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلدة أو خارجه ,وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية من مكائن وأنابيب نقل وتنقية وصهاريج تنقية وتجميع.

3-مرحلة النقل البترولي:

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري,وقد تكون مناطق تصديره تصنيعه قريبة وداخلية وقد تكون بعيدة وخارجية.

4-مرحلة التكرير والتصفية البترولية:

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات الصناعية البترولية والمتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعة لحقه متعددة.

[1] محمد أحمد الدوري ،مرجع سابق ،ص4.

وهذه المنتجات البترولية المتنوعة بعضها الأساسي أو الرئيسي وبعضها الثانوي وبعضها الخفيف كالبنزين والكيروسين وبعضها الثقيل كالإسفلت والشمع وبعضها المتوسط...الخ.

إن هذه المرحلة الصناعية يطلق عليها بمرحلة الصناعة التحويلية , لأنه نشاط صناعي معتمد و مرتبط بالمادة الخام البترولية لتحويلها إلى منتجات مصنعة.

5-مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

6-مرحلة التصنيع البتروكمياوية :

وهذه المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكمياوية ومختلفة ومتنوعة تعد بالميئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات المبيدات والأصباغ والمواد البلاستكية والأنسجة الاصطناعية...الخ .

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

المطلب الثاني:الصناعة النفطية

تكمن الصناعة النفطية في:[1]

الفرع الأول : التعريف:

الصناعة البترولية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان .

ولقد أصبح شائعا ومعروفا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية وكذلك هيئة الأمم المتحدة من التمييز والتفريق بين الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

[1] محمد احمد الدوري ،مرجع سابق،ص6 – 7 .

الصناعة الاستخراجية : تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء مايستلزمه هذا التسويق من تركيز أوتنقية أو تعبئة ...الخ.

الصناعة التحويلية : فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية لهذا فإن الصناعة البترولية تكون على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها مراحل الصناعات متكاملة فالصناعة البترولية تشمل إنتاج البترول والغاز أو النقل والتكرير والتسويق والتوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها .

الفرع الثاني :صفات وخصائص الصناعة البترولية:

تتميز صفات الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية الموالية:[1]

1-الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة البترولية بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية.

2-أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة مع النسبة الصغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة البترولية وكيفية استغلالها سواء كان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيماوية أو الجيولوجية أو التكنولوجية .

3-الصناعة البترولية تتطلب وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا .

4-النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة وغالبا على العمل المركب والعمل المتطلب بمهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.

5-إن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتها معدومة في المدى القصير.

6-الصناعة البترولية وفي جوانبها التنظيمية والإدارية وكذلك طبيعة استغلال هذه الثروة وتقوم على تركيز احتكاري سواء كان ذلك التركيز الاحتكاري ذو ملكية خاصة كما هو الحال في قيام الاحتكاري الدولي البترولي أو تركيز احتكاري ذو ملكية عامة ,ملكية وإشراف وإدارة للصناعة البترولية كما هو الحال في البلدان الاشتراكية أو في البلدان البترولية المنتجة.

7-يتميز النشاط الصناعي البترولي بكونه يتضمن على عنصر المغامرة والمخاطرة فيه على اختلاف وتنوع تلك المغامرة والمخاطرة.

[1] محمد أحمد الدوري ،مرجع سابق ،ص6-7-8 .

8-إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط البترولي هي مادة ناضجة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة البترولية وهي لفترات زمنية معلومة ومحددة.

المطلب الثالث:السوق النفطية

إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبر ى طوال القرن الماضي هذا ما أدى إلى السوق والمنضمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثروة .

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه ،الأسعار حيث يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير ببعد أو بآخر فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار النفط إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره،كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثير من خارج الصناعة النفطية مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ،هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين و الشركات النفطية.

-هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق.[1]

الفرع الثاني: الفاعلون في السوق البترولي:

1-من ناحية الدول المنتجة:

- منظمة الأوبك.
- الدول المنتجة خارج الأوبك:بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع فعقد يوم 1988/3/8 بمشاركة كل من مصر ،المكسيك، أنغولا،ماليزيا،الصين،كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق البترولية، وأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي والذي أطلق عليه اسم indépendant petroleum exporting countries " الدول المستقلة المصدرة للبترول "

[1] نبيل مهدي الجنابي،"**العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك تسبيبه**"،جامعة القادسية ،ص12

1-من ناحية الدول المستهلكة:

- الوكالة الدولية للطاقة(IEA):

I: international

E: energy

A: agency

- الشركات البترولية العالمية (الشقيقات السبع):

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية ، وهي مملوكة أساسا لمصالح و.م.أ ،بريطانيا،هولندا،هذه الشركات كانت تسيطر على 80% الإنتاج البترولي العالمي،كما أنها تملك 70 % من صناعة التكرير العالمية تعمل بشكل مباشرأوعن طريق شركات مملوكة لها،كذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول ،تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات تقوم برسم السياسات العامة

أكبر هذه الشركات هي:اكسون، غولف ، تكساكو، موبيل أويل ،وتشفرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية"بريتش بتروليوم" وهذا لا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية:ومن بينها أرامكو،شركة النفط الإيرانية ، بريتش المكسيكية .....الخ

وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب.[1]

[1]قويدري قوشيح بوجمعة ،"مرجع سابق" ص 59-61.

المبحث الثالث:السياسات التسعيرة للنفط

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تأثر فيه ومنه أي تغير في هذه فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج أثار إيجابية أو سلبية على السوق وأطرافها وهذا ما سنتطرق إليه في مالي :

المطلب الأول:تعريف السعر وأنواعه.

لسعر عدة تعار يف وأنواع منها:

الفرع الأول : تعريف:

- مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159**لتر** ويعادل **ال**طن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط.[1]
- هو عبارة عن قيمة الشئ معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشئ أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشئ المنتج ،ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود. لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ[2]

الفرع الثاني : أنواعه:

سنتطرق فيما يلي إلى تحديد مفهوم السعر والتطرق إلى أهم أنواعه:[3]

السعر المعلن:(السعر الرسمي):وهو السعر الذي تعلنه الشركات او الدول المنتجة ليتم التعامل بها في السوق

السعر الفوري:هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية .

السعر الحقيقي:هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة.

[1] سيد أحمد فتحي الخولي ،مرجع سابق ، ص271-272 .

[2] قويدري قوشيح بوجمعة ،مرجع سابق ،ص62-63 .

[3] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق ،ص62-63.

سعر الكلفة الضريبية :هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية ،إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

سعر الإشارة :هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتماد سعر الإشارة في الأجنبية ،من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين أن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق،أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا.

المطلب الثاني:العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطي

يتحدد السعر البترولي من خلال مجموعة من العناصر الأساسية المكونة لسوق البترولي كما تأثر بمجموعة من العوامل :

محددات أسعار النفط :[1]

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة،حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

❖ العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره،اذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ،وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، ولتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل .لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة في المناطق النائية وفي الصحاري الحارة والباردة،وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الأوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49.م.ب.ي. عام 2002إلى 66 م.ب.ي.عام 2025 ،حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة،حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل: الاتحاد السوفيتي سابقا وهي: روسيا، أذربجان، كازاخستان، البرازيل، أنجولا، السودان، كندا.[2]

[1] مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2012/02 مداخلة ، "**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر** ،ص187.

[2] - نفس المرجع السابق ص188

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف.

والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005،كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموس خلال الخمسين سنة الماضية ،وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت.فقد ارتفعت تلك الاحتياطات من حوالي 644 بليون برميل سنة 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل سنة 2008.

- ❖ التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط.

- ✓ منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية

OPEC: Organization of petroleum exporting countries.

OPEP: Organisation des pays exporateurs de pétrole.

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسية والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى وبناءا على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران،العراق ،الكويت،المملكة العربية السعودية،وفنزويلا،وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء الأوبك .فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع ،وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان حل ثابت لها وتأمين تصدير ها إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة،وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان الدول المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

تتألف المنظمة حاليا من 12 دولة هي: الجزائر أنغولا، اندونيسيا، العراق، إيران، الكويت ،ليبيا، نيجيريا،قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

وفنزويلا.وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة .
- العمل على استقرار الأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار .
- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

هي هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي وتضطلع وكالة الطاقة الدولية بتنفيذ برنامج شامل يهدف إلى التعاون في مجال الطاقة بين ست وعشرين دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددهم ثلاثون دولة.و الأهداف الأساسية لوكالة الطاقة الدولية هي:[1]

- ✓ تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط وتحسينها.
- ✓ إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق أممي من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الصناعية والدولية الأخرى.
- ✓ إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي .
- ✓ تحسين وسائل توفير الطاقة ودعم الطلب عليها عالميا من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- ✓ المساعدة في تكامل السياسات في مجال البيئة والطاقة.
- ✓ والدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية هي :أستراليا النمسا ,بلجيكا ,كندا ,التشيك ,الدانمرك ,فنلندا ,فرنسا ألمانيا ,اليونان ,المجر ,النرويج ,البرتغال.إسبانيا ,السويد سويسرا ,تركيا المملكة المتحدة ,و.م.أ,كما تشارك المفاوضة الأوروبية في أعمال وكالة الطاقة الدولية .

●العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية حسب السنوات التالية: 1973--1979 -1986- 1998-2004-2008.[1]

●الأزمة النفطية1973:لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية ففي سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من3 إلى12 دولار للبرميل،أي رفع الأسعار بنسبة 400 % .

●الأزمة النفطية 1979:عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية من13دولار إلى32دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

1.عبد القادر سيد أحمد"**الأوبك ماضيها حاضرها ودورها وآفاق تطورها**"د.م.ج 1982ص75

2. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2012/02 مداخلة بعنوان "**تغيرات النفط والاستقرار النقدي في الجزائر** "ص188-189

[1] مرجع سبق دكره ، ص 200.

- الأزمة النفطية 1986: في الأسبوع الأخير من شهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب الأسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.
- في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية هزة ثانية أدت إلى تدهور أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

المطلب الثالث: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة

تذبذب أسعار النفط مرة يرتفع ومرة ينخفض بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث أثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وكذا على الدول المصدرة وهذا ما سنعرفه في مايلي :

الفرع الأول:تأثير ارتفاع وانخفاض الأسعار على الدول المصدرة

1.تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 م فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ا زدت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط ، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية ، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة ، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية ، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية ، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي ، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلى من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتر وكيماويات.

2. تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة على 20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية ، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط ، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل ،بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار ،

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك فى الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية ، وزدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة ، مما اضطرها على إعادة جدولة ديونها[1].

ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة على دولة وفقا لإمكانياتها الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها ، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدى إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول وفى الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة فى الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج ، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطياتها أو لمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي.

الفرع الثاني:الآثار السلبية لارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط:

الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على سوق النفط:

وتتمثل هذه الآثار في:[2]

1-إن انخفاض أسعار النفط يؤدى على ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة ،مما يؤدى إلى انخفاض الإستثمارات فيها.

2-أن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدى إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج ، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط.

3-إفلاس العديد من المشروعات المهتمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غير النفطية والبديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصا مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدى إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط ، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة أو قلتها.

4-نتيجة لم ا زيا نفط دول أوبك فإن انخفاض سعره سيؤدى إلى خروج كثير من المنتجين الحديين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة .بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعليا مما يؤدى إلى ت ا زيد الطلب على دلو أوبك وخاصة ذات الاحتياطيات الكبيرة.

5-أن انخفاض الأسعار سوف يشجع على زيادة الاستهلاك ، مما يؤدى إلى امتصاص العرض الفائض منه فى الأسواق ، وسيؤدى إلى تحفيز استخدام النفط بشكل تبذيري وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر.

[1] فتحي سيد أحمد الخولي،مرجع سابق،ص:25

[2]- فتحي سيد أحمد الخولي،مرجع سابق،ص:35.

6-تؤدى زيادة الطلب على نفط أوبك بصورة تفوق قدرتها الإنتاجية إلى ت ا زيد الأسعار بشكل سريع وكبير ثم حدوث ركود اقتصادي حتى يتمكن العالم من إعادة تطوير مصادر الطاقة، التي أهملت بسبب انخفاض الأسعار ، أي أن انخفاض الأسعار يؤدى في المدى لأطول على زيادة الأسعار.

7-نتيجة لانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط ، فإن حجم مساهمتها في المعونات والقروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل، وأخيرا فإن المصاعب قد تواجه بعض الدول المصدرة، والتي ترتبط بديون للدول الصناعية والبنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع المستحقات سواء من الأقساط أو الفوائد عليها.

8-انخفاض إيرادات في الدول المصدرة للنفط وبالتالي تباطؤ معدلات النمو ، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة في الدول ذات الاحتياطيات الصغيرة.

الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على سوق النفط:

وتتمثل هذه الآثار في مايلي:

1-تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط.

2-عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد.

3-إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة على الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة، وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغى الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

4-انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة ، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترا ت ضعف السوق.

5-يؤدى انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدى في المدى الأطول إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئ في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلى في العديد من الدول.[1]

[1]- فتحي سيد أحمد الخولي،مرجع سابق،ص:57.

خلاصة الفصل :

النفط أو البترول مادة أولية عرفها الإنسان منذ ألاف السنين وتطور اكتشاف وجوده عبر الزمن إذ يستخدم في عدة مجالات وتميزه مجموعة من الخصائص والتي تجعل منه سلعة إستراتجية وممول أساسي للاقتصاد ,إذ أن الاقتصاد النفطي يرتكز بالدرجة الأولى على النفط وهذا من خلال عرضها داخل السوق والطلب عليها ,إذ أن عرض النفط كالسلعة داخل السوق يتطلب وجود سعر ,فالسعر يحدد قيمة وجود السلعة إلا أن هذا الأخير يتطلب يتأثر ويتحدد بمجموعة من العوامل والتي من بينها المنظمات الدولية كالأوبك والأزمات ,كما أن تذبذبات أسعار النط من ارتفاع أو انخفاض ينتج أثار سلبية تحدث أزمات وبالمقابل إيجابية زيادة العوائد. ولمعرفة المزيد عن أثار تقلبات السعر يتم عرض حالة الاقتصاد الجزائري وما طرأ عليها من جراء تقلبات الأسعار وذالك من خلال الفصل الموالي .

الفصل الثاني:

أسس الاقتصاد النفطي وأثر السعر على الاقتصاد

-دراسة حالة الجزائر-

تمهيد

تعتبر الجزائر دولة يقوم ريعها الاقتصادي على النفط حيث يعود اكتشافها للنفط إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر وخاصة في الخمسينات والسبعينات,إلى أن أصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها .

إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة وخاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بأوربا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوربية، وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية.

بما أن الجزائر تعتد في تغطيت حاجاتها على الريع النفط فأكيد أي تذبذب في أسعار هذه الثروة سوف يأثر على الاقتصاد الجزائري ويظهر دلك من خلال ميزان المدفوعات والميزانية العامة لدولة.

سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة هذه المراحل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:النفط في الجزائر .

المبحث الثاني:دراسة إحصائية لأنظمة استغلال النفط في الجزائر.

المبحث الثالث:تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول:النفط والاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على البترول في تلبية حاجاتها , كونها مصدر رئيسي لهذه الثروة فهي تتأثر بكل ما يحدث لها من تغير فمسارها ومصيرها نرتبط ارتباطا وثيقا بها وهذا من سنعرفه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات

يعود اكتشاف النفط بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا,وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلف اللون ,فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر,مما اضطر الشخص إلى المغادرة , وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة و حاسي مسعود بصفة خاصة.

الفرع الأول: الجزائر ماقبل النفط (1962–1971)

بالرغم من استقلال الجزائر سنة1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا ,حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية ,نعني بذلك أن الحقول البترولية كانت منشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل:"شركة ريبال وكريس",حيث كانت هذه الشركات العامة في الصناعة البترولية الجزائرية تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي'والذي تكن أحكامه تتضمن تسهيلا كافة في ميدان الاستكشاف البترولي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سون طراك"في1962/12/31, والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات ,فقد ارتفع رأس مالها من 40مليون دج إلى 400مليون, وبعد ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا أثر مرسومين بتاريخ 1967/09/10الشركة المختلطة"سونا لغاز" في 1967 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتر وكيماوية ,وإضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى, مما دفع بالجزائر إلى الإنظمام في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر,مع بداية 1969طالبت الجزائر بإعادة النظر في سعر المرجعي المحدد في 1969,والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري ,إلا أن المفاوضات باءت بالفشل أيضا بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين ,ثم انسحبت فرنسا في1971/02/04. [1]

-24فبراير 1971تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين " الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم ,يجب أن نأخذ 51 من الشركات البترولية الفرنسية ", وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سون طراك"وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970–1974)أصبح لسون طراك الحق في:[2]

[1] **عبد العزيز وطيان"الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره"1830-1985** الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية,الجزائر1992ص52

[2] عبد العزيز وطيان مرجع سبق ذكره ص53

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.

-100% من الصناعات البتر وكيماوية , ومجموع التوزيع.

-تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.

-تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي"فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

الفرع الثاني:تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2012)

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973)حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص .

في 1973 اندلاع الحرب العالمية لإسرائيل مما دفع بالأوبك إلى وتخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام كما تميزت هذه الفترة ب:

-ارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار ,الشيء الذي أدى إلى الحصول على إرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة ,وهذا ما أكسب هذه القطاع أهمية كبيرة في تحديد إستراتجية التنمية في الجزائر .

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني .

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت الصدمة البترولية الأولى التي كانت لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993ب0.8 ,أما في سنة 1991فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في1991/12/04وهذه التعديلات أهمها:

-تشجيع التنقيب .

-توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية .

-تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود .

أما عند الفترة (2000-2007)فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وانجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة , في مارس2005 إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المزاد للأسعار الذي يبلغ في الوقت الحالي من (90إلى100) دولار ,م ما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.

وعند الفترة من (2007-2012) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذالك من مختلف الميادين (البحث ,ا لتنقيب,ا لإنتاج ,ا لنقل ,التمييع, والتسويق) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز الكثير من المشاريع.[1]

[1] http://www.entv.dz

المطلب الثاني:واقع الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة من 1962 - 1991 ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصاد شبه مدمر ومعالم كثيرة للتخلف حيث اتبعت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات ، والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير كافة الخدمات ،وعلى الصناعات إحلال الوردات وإنشاء مزارع الدول الضخمة عن طريق تأميم الأراضي .

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة تطورات يمكن استخلاصها فيما يلي: [1]

الفرع الأول:الفترة 1962–1978 :

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة تطورات يمكن استخلاصها فيما يلي :

1**–الفترة 1962–1965 تميزت بما يلي** :

–واقع الجزائر الاقتصادي والاجتماعي على قدكبير من التدهور والتردي ،أبرزها الازدواجية القطاعية التفاوت الجهوي الكبير بين مختلف المناطق .

–تطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي بعد تأميمه .

–إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات انتقال التسيير الذاتي إلى الشركات الوطنية في قطاع الصناعة والخدمات ،نظرا لهجرة اليد العاملة الأوروبية والدفع نحو الشلل الكلي لبلاد.

2**–الفترة 1966–1969 والتي تميزت بما يلي:**

–وضع الأسس الضرورية لتغطية التنمية الشاملة وإنشاء دولة قوية ومتينة ،اتضحت ملامحها في التأميم الذي مس قطاعات المناجم والبنوك وقطاعات توزيع مواد ومشتقات المحروقات .

–مخطط قريب المدى يسمح بوضع الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق المخططات القادمة.

3_ الفترة 1969- 1970والتي تميزت بما يلي:

وضع الأسس الضرورية لتغطية التنمية الشاملة وإنشاء دولة قوية ومتينة اتضحت ملامحها في التأميم الذي مس قطاعات المناجم والبنوك وقطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات.

مخطط قريب المدى يسمح بوضع الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق المخططات القادمة.

4_الفترة1970_1978 والمتميزة بما يلي:

_ تم وضع البنية الأساسية للصناعات القاعدية.

_هيمنة القطاع العمومي وبلوغ معدل الاستثمار في الصناعة نسبة47الناتج الداخلي الخام على حساب باقي الصناعات.

[1]- أمينة طيبوني **"تمويل الاستثمار بالرجوع إلى قطاع المحروقات"**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2009،ص 27.

_ غياب إستراتجية مالية تقوم على التحاليل اللازم .

_تقهقر القطاع الخاص وتراجعه بسرعة إذا كان معدل الاستثمار لا يتجاوز 5 عند نهاية1978.

الفرع الثاني: الفترة 1980_1991:

بدأ في هذه الفترة ظهور مساوئ التخطيط المركزي في كل من مؤسسات العامة والمزارع الدولة إلا أن أنه لم يلاحظ تحسن كبير على الإنتاج والإنتاجية . كما زادت الواردات الغذائية وأخذت الفترة اللازمة لانجاز المشاريع الاستثمارية الضخمة تطور خاصة في القطاع السكن . مما يعني تعبئة رؤوس الأموال لفترات طويلة دون تحقيق أي دخل لذلك تدهورت فعالية الاستثمارية.

كما أدت الصدمة النفطية لعام 1962 إلى انخفاض معدلات التبادل وإيرادات صادرات المحرقات بحوالي 50 وعوض أن تلجأ الجزائر إلى تعديل شرعت في تنمية عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادية الكلي.

بدأت الجزائر تعرف مند سنة 1986 الضغوطات المالية الأجنبية بسبب انهيار سعر البترول ,المورد الأساسي المعتمد عليه في إيرادات الدولة من العملة الصعبة تمثلت هذه الضغوطات المالية في نمو الديون الخارجية ,وزيادة نسبة خدمة الدين إلى الصادرات التي انتقلت من 27 سنة 1980إلى 35.7 و 78سنة 1988 بسبب تقصير أجال الاستحقاق .ووص لت الجزائر بذلك إلى درجة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الخارجية.[1]

المطلب الثالث:البترول في الجزائر

لأن الجزائر دولة يعد نفطها ذو جودة عالية بكونه خفيف سوف نتعرف عليه من خلا ل هذا المطلب:

الفرع الأول:لمحة عن البترول الجزائري

كان تاريخ اكتشاف البترول في الجزائر مع بداية القرن العشرين وأول محاولة البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913 حيث أول إقليم اجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حفر الآبار القليلة العمق بعد ملاحظات مؤثرات بترولية على سطح الأرض, مثل بئر تليوانيت , جنوب غرب غليزان ,وواد قطرين (جنوب سور غليزان).هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضة ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول"الصور الفرنسية" وأول حقل بترول في واد قطربي تم حفر بدقة بالغرب من عين صالح عام 1952, وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية للبترول الجزائري" والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر .

أما تاريخ البترول في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر فلم يكن سوى في 1956,حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر حقل البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود"وذلك في جوان 1956,ثم توالت الاكتشافات وبدا الإنتاج وبدا الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4مليون

[1] طيبوني أمينة مرجع سابق ص28-29

طن سنة 1958إلى 2007طن سنة 1969 ويقدر الإنتاج الجزائري لسنة 2010 ب77.7مليون طن من النفط الخام حسب الإحصائيات الشركة البريطانية للبترول .

وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوربية والأمريكية.[1]

الفرع الثاني:أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة إستراتجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتجي للدولة ,وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها .

وتكمن في أهميتين حقيقيتين أيضا هما :[2]

1)-كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة.

2)-لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية

كما أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي ,والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60 من الإيرادات المحلية للميزانية العامة ,ومصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز .

– يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية , ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة .

[1] قويدري قوشيح بوجمعة "**أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية**" 2007-2006ص38-39

[2] عبد الطيف بن شنهو "**الجزائر اليوم بلد ناجح**" د.ط ص40

المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول أنظمة استغلال النفط في الجزائر

ملم سبق أشرنا أن قطاع المحروقات في الجزائر يلعب الدور الأساسي في تنمية الاقتصاد , وهذا بفضل ما يجنيه من عوائد مالية وطنية كانت أو أجنبية من نشاطات الصناعة النفطية.وبحكم أن نشاطات الصناعة النفطية تتصف بالتكامل وتتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية ,سجلت الجزائر تطورات توافق عملية استغلال النفط وسنحاول من خالا هذا المبحث عرض جميع مراحل أنظمة استغلال النفط في الجزائر

الم طلب الأول:مرحلة المنبع

وهي المرحلة المتعلقة بالبحث والاستغلال أو ما يعرف بالصناعة البترولية الأفقية ,حيث تتعدد المؤشرات التي يمكننا أن نقيس بها نجاع تطبيق نظام استغلال النفط على صادرات الجزائر الخاصة بمرحلة المنبع ومن بينها:عدد الآبار المنجزة وإنتاجها والاحتياط

الفرع الأول:الآبار المنجزة في الجزائر(2000 -2011)

جدول(2-1) يبين الآبار المنجزة(2000-2011)

الوحد ة: ألف برميل /ي

السنة	الجزائر	الأوبك	النسبة
2000	74	2805	$2,6
2001	86	3542	2,4
2002	100	2019	4,9
2003	104	1956	5,3
2004	122	2305	5,2
2005	131	1803	7,2
2006	302	3268	9,24
2007	260	3301	7,87
2008	249	3398	7,32
2009	265	2732	6,69
2010	258	2820	9,14
2011	249	3229	7.71

المصدر: التقرير الإحصائي للأوبك سنة 2005 ص 49 و2012 ص 26

الشكل(2-1) أعمدة بيانية تمثل الآبار المنجزة في الجزائر2000-2011

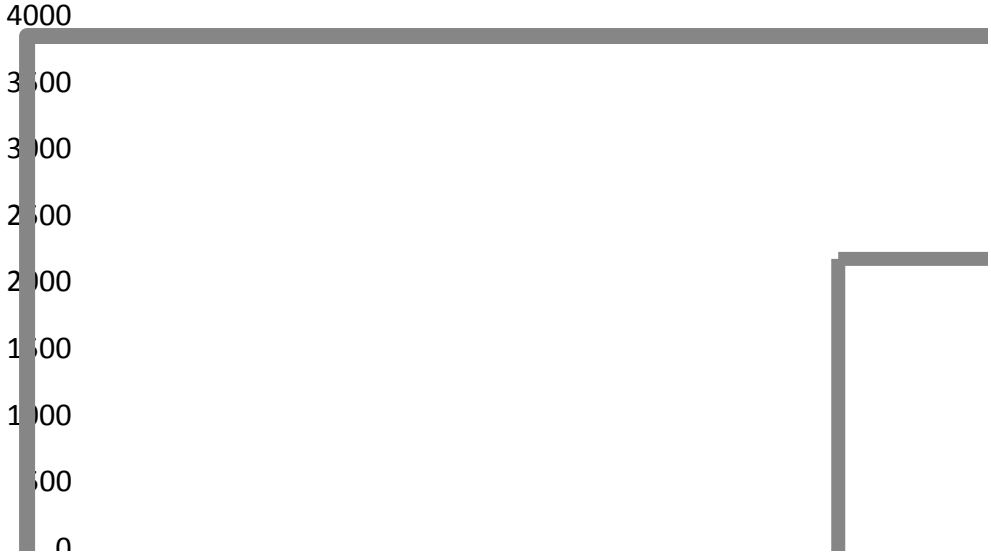

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن عدد الآبار المنجزة في تزايد مستمر حيث كان 74 بئر سنة 2000 وبنسبة 2.6 من حصة الأوبك ,حيث بلغ عدد الآبار المنجزة في سنة 2006 حوالي 302 وبنسبة 9.24 من لأوبك وهي أعلى نسبة حققتها الجزائر خلال هذه الفترة(2000-2011) وترجع زيادة عدد الآبار المنجزة إلى تزايد عدد الاكتشافات وتزايد الطلب على النفط كما لاحظنا انخفاض في الآبار المنجزة سنة 2007 حيث وصلت إلى 260بئر وهذا بسبب الأزمة العالمية التي أدت إلى نقص الطلب على النفط.وبعدها عاد عدد الآبار إلى الزيادة من جديد بسبب حلول الأزمة فوصل سنة 2011إلى 249بئر وبنسبة 7.71 من الأوبك.

- **إنتاج الآبار المنجزة في الجزائر (2000-2011)**

الجدول (2-2) يبين إنتاج الآبار المنجزة في الجزائر(2000-2011)

الوحدة: ألف برميل في اليوم

السنة	الجزائر	الأوبك	النسبة %
2000	1235	35719	3,4
2001	1284	35659	3,6
2002	1295	34505	3,75
2003	1400	34295	4
2004	1420	35401	4

3,91	37675	1475	2005
5,8	31100	1580	2006
5,1	35082	1790	2007
5,41	37481	2028	2008
5,46	37086	2028	2009
5,73	37479	2014	2010
5.66	35458	2010	2011

المصدر:التقرير الإحصائي للأوبك 2005 ص49 و2012ص27

الشكل(2-2) دائرة نسبية تمثل إنتاج الآبار المنجزة في الجزائر (2011)

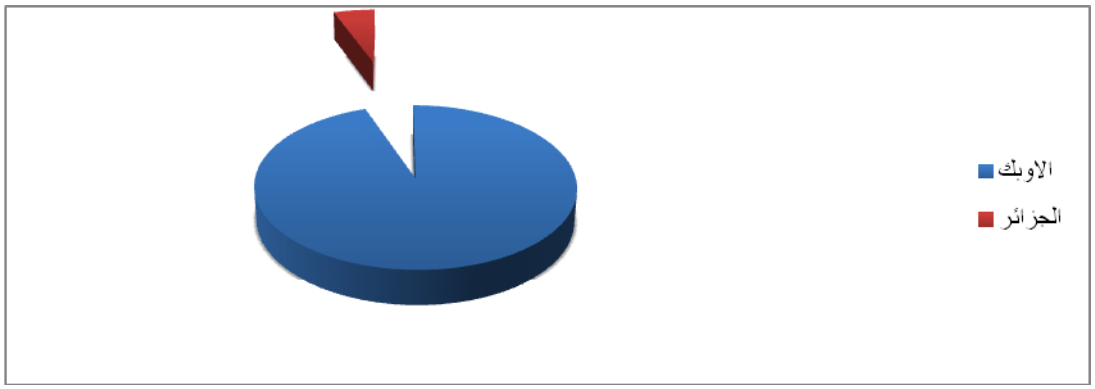

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول.

الشكل(2-3) أعمدة بيانية تمثل إنتاج الآبار المنجزة في الجزائر(2000-2011)

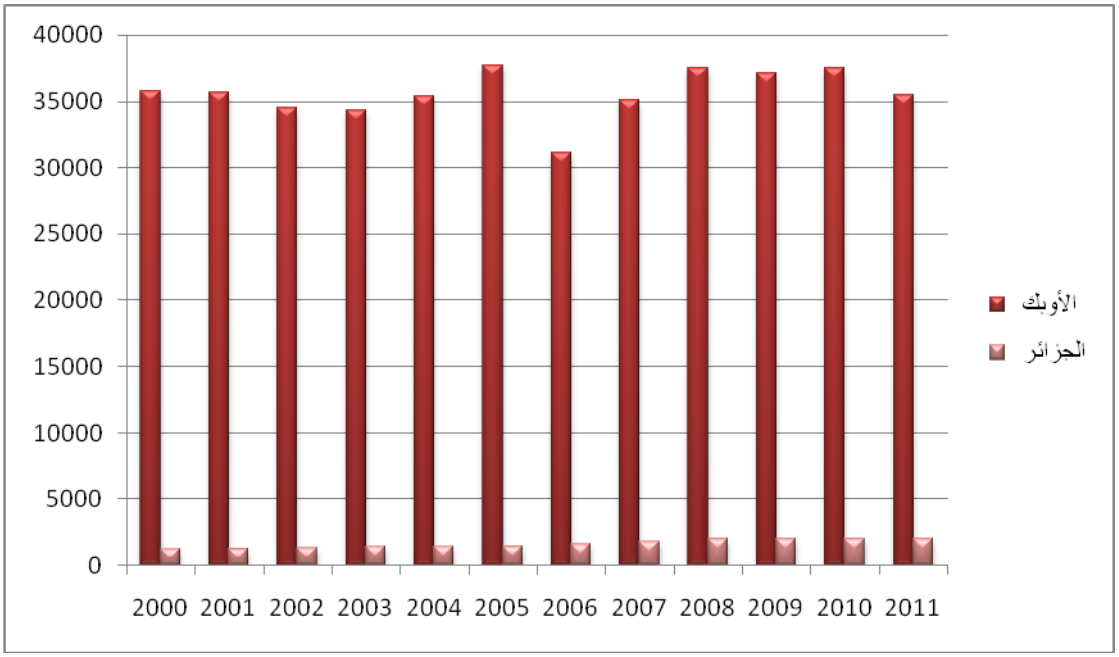

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

- من الأشكال السابقة نلاحظ أن كمية الإنتاج بالنسبة للآبار المنجزة مرتفعة منذ سنة 2000 حيث بلغت 1235 وبنسبة 3.4 من حصة الأوبك وتواصل الإنتاج بزيادة بلغت ذروتها سنة 2009/2008 ب 2028وبنسبة 5.41ليحدث هناك انخفاض طفيف سنة 2011حيث بلغ 2010وبنسبة 5.60وهذا يعود إلى نشاط وفاعلية الآبار

جدول (2- 3)يوضح إنتاج الجزائر من النفط الخام(2000-2011)

الوحدة: ألف برميل في اليوم

السنة	الجزائر	الأوبك	النسبة %
2000	796	28481,1	2,79
2001	776,6	27613,8	2,81
2002	729,9	25216,7	2,89
2003	942,4	27780,8	3,39
2004	1311,4	30565,9	4,29
2005	1352	31790,6	4,25
2006	1368,8	32071,7	4,27

4,41	31123,4	1371,6	2007
4,23	32075,4	1356	2008
4,2	28927,1	1216	2009
4,08	292494	1189,8	2010
3,85	30121	1161,6	2011
3.54	31600	1121	2012

المصدر :تقرير الأوبك 2005و2012 ص23,ص30

الشكل(2-4) أعمدة بيانية تمثل إنتاج الجزائر من النفط الخام(2000-2011)

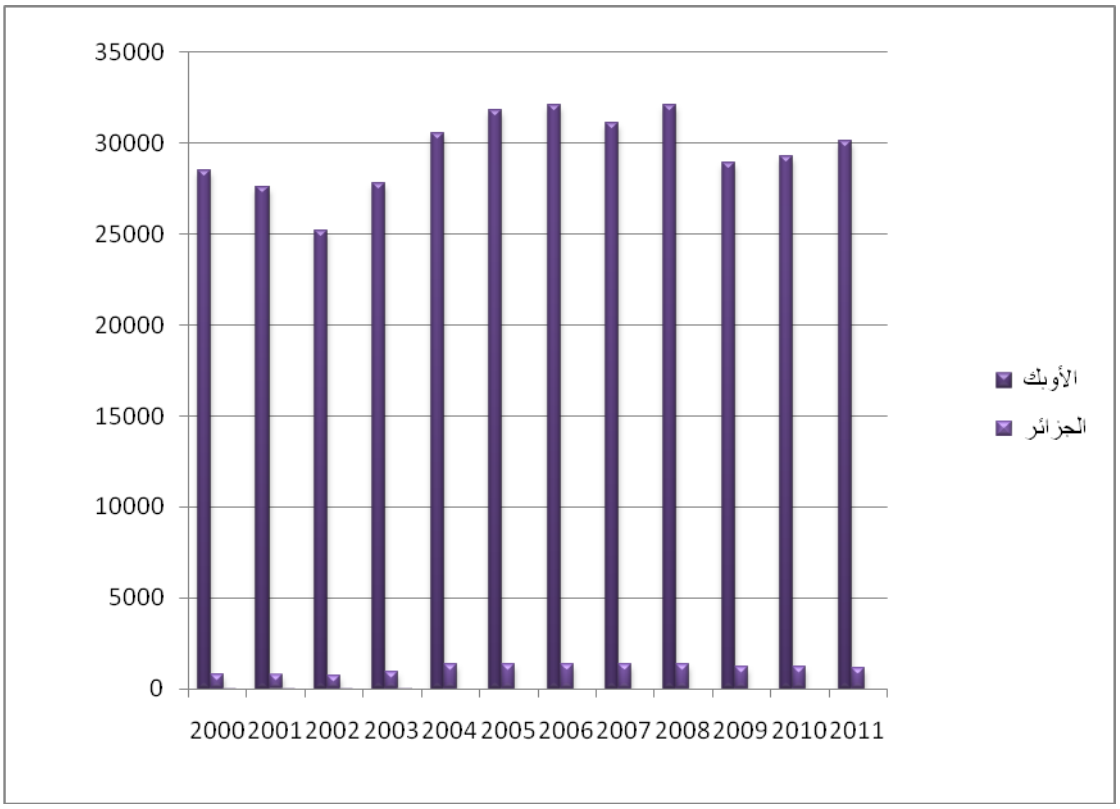

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

من الجدول والأعمدة البيانية يتضح لنا من خلال عرض كمية إنتاج النفط في الجزائر في السنوات الأولى نلاحظ انخفاض في الإنتاج نتيجة الأحداث الواقعة في سبتمبر 2001 والتي انعكست سلبا على سوق النفط ثم عاد الإنتاج إلى الارتفاع نتيجة لحرب الو.م.أعلى العراق وفي سنة 2006انخفض الإنتاج إلى 200ألف برميل يومي نتيجة تعديل بنود قانون 07/05 وهذا

لإعادة النظر في حصة الطرف الوطني وكذا الشريك الأجنبي وهذا أدى إلى تراجع جهد الشركات لأنه قلل من حصتها كما توعدت عدة شركات بالانسحاب مثل أناداركو الأمريكية.

وفي سنة 2008 ارتفع الإنتاج إلى 2016نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم بدأ بالانخفاض إلى غاية 2012وهذا بسبب ارتفاع الأسعار بسبب الأزمة المالية 2008 وتدهور الاقتصاد العالمي

جدول (2-4)يوضح إنتاج النفط الخام في الجزائر سنة 2011 النسبة %

الجزائر	بيانات عام 2011	الحصة من دول الأوبك (النسبة)	الحصة من دول العربية الأخرى (النسبة)	الحصة من إجمالي الدول العربية (النسبة)	الحصة من دول العربية في أوابيك (النسبة)	الحصة من دول أوابك (النسبة)	الحصة من إجمالي العالم (النسبة)
	1162	5.60	-	5.24	5.94	3.89	1.61

المصدر:التقرير الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPECص32

من خلال الجدول نرى أن نسبة إنتاج النفط بالنسبة للجزائر معتبرة فقد بلغت 1162سنة 2012إلا أن حصتها من الأوبك والدول الأخرى والعالم ضئيلة نسبيا

احتياط الجزائر من النفط (2000-2011)

جدول (2- 5)يوضح احتياط الجزائر من النفط (2000-2011)

الوحدة:مليون برميل في اليوم

السنة	الجزائر	الأوبك	النسبة
2000	12200	840538	1,45
2001	12200	847884	1,43
2002	12200	881679	1,38
2003	12200	890714	1,36
2004	12200	896659	1,36
2005	12200	904255	1,34
2006	12200	935834	1,3
2007	12200	948058	1,28

2008	12200	1023393	1,19
2009	12200	1064288	1,14
2010	12200	1193172	1,02
2011	12200	1199707	1.01

المصدر:تقرير الأوبك 2005و2012ص19و ص 22

الشكل(2-5) أعمدة بيانية تمثل احتياط الجزائر من النفط (2000-2011)

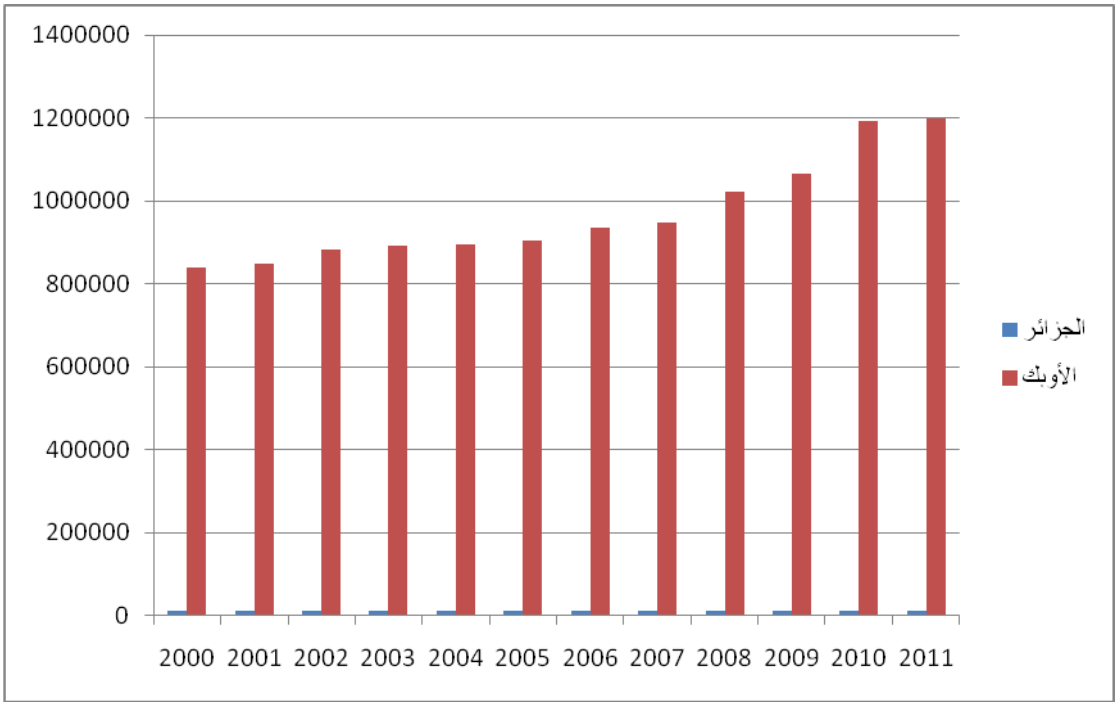

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول

جدول(2- 6)يبين نسب احتياط النفط في الجزائر سنة 2011

النسبة:%

الجزائر	بيانات عام 2011	الحصة من دول الأوبك	الحصة من دول العربية الأخرى	الحصة من إجمالي الدول العربية	الحصة من دول العربية في أوابك	الحصة من دول أوابك	الحصة من إجمالي العالم
	12.2	1.75	-	1.71	1.72	1.22	0.99

المصدر:التقرير الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفطOAPECص12

نلاحظ من خلال الأشكال أن نسبة احتياط النفط بالنسبة للجزائر ثابتة من سنة(2000 - 2011)والتي تقدر بقيمة 12200مليون برميل ويرجع هذا أن الجزائر لا تستعمل الاحتياط في عملية الإنتاج حيث تراوحت نسبتها من الأوبك بين 1.01و1.45% وهي هي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى.

اكتشافات النفط في الجزائر لعامي 2011-2012

جدول(2-7) يمثل اكتشاف النفط في الجزائر لعامي (2000-2011)

آبار مكتشفة	جهد إجمالي	جهد خاص	جهد بالشراكة
2011	20	19	1
2012	4	0	4

المصدر:الموقع الرسمي لسونطراك

http://www:algerie360.com/algerie/hydrocarbures-4-nouvelle-decouvertes-par-sonatrach-depuis-debut-2012

اكتشاف النفط في الجزائر(2000-2011)

جدول(2-8) يمثل اكتشاف النفط في الجزائر(2000-2011)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	8	3	3	3	3	5	12	5	2	4	14	10
OAPEC	36	23	35	35	12	50	54	26	51	66	55	78
النسبة %	22	13	8	8	25	10	22	19	3	1.5	1.8	1.5

المصدر: التقرير الإحصائي للأوابك 2012ص 20

من خلال معطيات الجداول ونلاحظ أن نشاط الاكتشاف في الجزائر شهد تطور حيث بلغ سنة 2000 ثمانية اكتشافات وفي السنوات الأخيرة شهد ذروة قدرت ب 14 اكتشاف سنة 2010وبنسبة1.8 من الأوبك وهذا بسبب التطور التكنولوجي وكذا دخول الشركات الأجنبية الجديدة وتطور عقود الشراكة المبرمة التي ترعاها الشركة الوطنية سوناطراك.

المطلب الثاني:مرحلة النقل

تتجسد مرحلة نقل محروقات الجزائر في شبكة نقل على مستوى المناطق الجغرافية وتشمل هذه الشبكة على خطوط أنابيب النفط الخام , الغاز, وعلى هذا الأساس سنحاول دراسة أثر أنظمة استغلال النفط على تطور شبكة النقل.

الفرع الأول: النقل بالأنابيب

جدول(2-9) يبين شبكة خطوط الأنابيب إلى غاية سنة 2011

الأنابيب	عدد الخطوط	الطول(ميل)	القطر(بورصة)
أنابيب النفط الخام	7	3088	6-34
أنابيب الغاز الطبيعي	12	4211	20-48

المصدر:التقرير الإحصائي للأوبك 2012ص 125-127

جدول (2- 10)يبين أهم أنابيب النقل التي تربط مناطق الاستخراج بموانئ التصدير إلى غاية 2011

المنطقة	المالك	الطول (ميل)	القطر (بورصة)	القدرة مليون/طن	الحجم مليون/طن
حوض لحمرا/بجاية	سوناطراك	415	24	12	6,18
ح.ح/سكيكدة	سوناطراك	400	34	30	18,87
ح.ح/ارزيو	سوناطراك	498	28	11	17,91
ح.ح/ارزيو	سوناطراك	511	34	34	17,91
ح.ح/تونس	سوناطراك	165	24	8	0,19

المصدر:التقرير الإحصائي للأوبك 2012ص 71

- من خلال الجدولين أعلاه يتضح لنا أن الجزائر تمتلك شبكة هامة من خطوط الأنابيب والتي تتواجد من خلال الأحواض المختلفة حيث بلغت أكبر قدرة في حوض ارزيو بمقدار 34مليون طن.

النقل بالناقلات:

جدول (2- 11)يبين ناقلات غاز البترول المسالة

الرقم	الباخرة	قدرة الاستيعاب
1	جميلة	8000
2	رقان	84000
3	جانيت	84000
4	أدرار	59000
5	حاسي مسعود 2	59000

6	بريدس	71000
7	روردالعدرا	22500
9	بارودا	6500
10	بركين	4500

المصدر:الموقع الرسمي لسونطراك www.sonatrach-dz.com

جدول(2- 12)يبين ناقلات الغاز الطبيعي المميع

الرقم	الباخرة	قدرة الاستيعاب
1	بشير شهاني	129700
2	العربي بن مهيدي	126130
3	مراد ديدوش	126130
4	رمضان عبان	126130
5	مصطفى بن بولعيد	125260
6	برج ارزيو ناقلة الميتان بالشراكة مع برجسن	138000
7	لالة فاطمة نسومر ناقلة الميتان بالشراكة أيتوشي- مول	145000
8	الشيخ المقراني ناقلة الميتان ماد ماكس بالشراكة مع مول و أيتوشي	75500
9	الشيخ بوعمامة ناقلة الميتان ماد ماكس بالشراكة مع مول و أيتوشي	75000

المصدر:الموقع الرسمي سوناطراك

تحتوي الجزائر على عدد من الناقلات التي تؤمن لها نقل النفط الخام والمنتجات النفطية داخل وخارج الوطن والتي تتميز بقدرة إنتاجية عالية.

المطلب الثالث:مرحلة المصب

إن نجاع مرحلة المصب تتحقق بنجاعة المرحلتين السابقتين ,المنبع,النقل,أي كلما تضاعفت المؤشرات السابقة كلما عكس نتائج ايجابية تبلورت أساسا في زيادة كمية إنتاج النفط الخام والغاز , ومن ثم زيادة الصادرات وبما أن هذه المرحلة هي المرحلة الدنيا فهي تشمل مرحلة الإنتاج والتي ترتكز على المصافي,التوزيع,التسويق وسنحاول التعرف على إحصائيات بعض المؤشرات.

قدرة المصافي التكريرية:

جدول(2 -13)يبين مختلف المصافي التكريرية في الجزائر(2006-2011)

الوحدة مليون طن

المصافي	القدرة الإنتاجية					
	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سكيكدة	309.8	323.4	359.1	352.7	352.7	2,735
أرزيو	57.5	53.9	59.8	58.5	58.5	58,5
العاصمة (الحراش)	60.4	58.2	58.5	23.4	23.4	63,4
حاسي مسعود	27.5	26.7	31.4	163.5	163.5	163,5
أدرار	-	12.8	14.4	14.4	14.4	14,4
الجزائر	455.2	470	523.1	652.4	652.4	652,4
الأوبك	82613	82868	83525	85752	8,823,2	8,880,6
النسبة من الأوبك	5.51	5.67	6.26	7.60	7.39	7.34

المصدر:التقرير الإحصائي للأوبك 2012ص 36

- من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن الجزائر تحتوي على عدد من المصافي التكريرية في مناطق مختلفة والتي قدرتها الإنتاجية ثابتة نسبيا وعالية كما نلاحظ أن حصة الجزائر من الأوبك في تزايد مستمر وهذا نتيجة الزيادة في الانتاج من النفط الخام.
-

- إنتاج المصافي التكريرية

جدول(2- 14)يبين تطور إنتاج المصافي التكريرية من المشتقات النفطية(2000-2005)

الوحدة: مليون طن

المشتقات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
غاز النفط المسال GPL	18.8	18.8	17.8	15.4	17.8	16.3
النافثا Naphta	95.4	91.4	73.1	70.2	92.5	94.4
الغازولين Gasoline	61.2	61.1	33.3	41.6	46.6	47
الكيروسين Kerosene	30.9	31	29.5	22.9	21.6	21.6
زيت الغاز والديزل Diesel	141.1	142	134.7	100.6	114.7	120.3
زيت الوقود Fuel Oil	114.1	114	108.7	89.3	97.9	93.1
مشتقات نفطية أخرى	8.1	8	7.6	6.2	6.3	101.4
المجموع	469.6	470	447.2	340.8	366.8	399.6

المصدر:التقرير الإحصائي السنوي 2005ص

جدول (2-15)يبين تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر(2006-2011)

الوحدة:مليون طن

المشتقات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
غاز النفط المسال GPL	16	16.4	17	17.4	18.9	16,6
النافثا Naphta	/	/	/	/	/	
الغازولين Gasoline	51.3	64	59.5	58.8	59.5	74
الكيروسين Kerosene	20.4	22	19.9	22.2	30.7	26,4
زيت الغاز والديزل Diesel	134.3	134	145	148.4	154	149,9
زيت الوقود Fuel Oil	97.9	100	108	99.9	104	106,5
مشتقات نفطية أخرى	92.7	99.7	88.5	122.8	190	157,3
المجموع	412.7	418	439	438.5	558	530,7

المصدر:التقرير الإحصائي opec 2012ص27

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في تزايد مستمر وهذه الزيادة ترجع 'إلى قدرات تكرير المصافي وكذا إلى انجازات مصفاة جديدة صور الصين بأدرار.كما نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعتمد بصورة كبيرة على مشتقات النفط الخام.

الصادرات:

للتعرف على أثر نظام استغلال النفط على صادرات الجزائر من قطاع المحروقات قمنا بدراسة كل من صادرات الجزائر الخاصة بالنفط الخام.

جدول(2 -16)يوضح صادرات الجزائر من النفط (2000-2011)

الوحدة :ألف برميل في اليوم

السنة	الجزائر	الأوبك	النسبة (%)
2000	461	20526,7	2,25
2001	442	19539,4	2,26
2002	825	17752,6	4,64
2003	924	19138,4	4,83
2004	893	21589,3	4,14
2005	970	22773,5	4,26
2006	947	23749,4	3,99
2007	1253	24205,1	5,18
2008	841	24031,7	3,5
2009	747	22312,7	5,33
2010	709	23112,1	3,07
2011	698	234574	2,97

المصدر:التقرير الإحصائي السنوي ل opec 2005 - 2012 ص 33،ص39

الشكل (2-6) أعمدة بيانية تمثل صادرات الجزائر من النفط الخام2000-2011

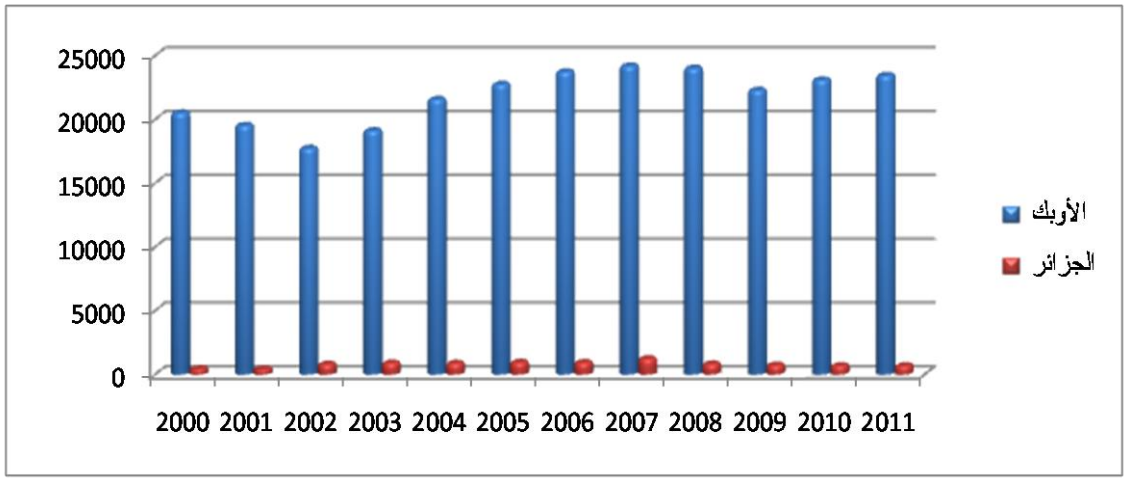

من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول

نلاحظ من خلال الشكل(2- 6)والجدول (2-16)

- الفترة2000-2001:

سجلت هذه الفترة انخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام من قيمة 461سنة2000إلى442 سنة 2001أي انخفاض كميات النفط المصدرة والتي يقابلها انخفاض في قيمة العائد النفطي من العملة الأجنبية.

- الفترة (2002-2005)

تزايد قيمة الصادرات من النفط الخام من قيمة 924سنة 2003,وهذا راجع إلى انتعاش اقتصاد الدول الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر وعودة زيادة الطلب على النفط الخام.

ارتفعت الصادرات من 741إلى 893سنتي 2003و2004 أي بنسبة 20% وهذا بسبب زيادة الاستهلاك المحلي للنفط,كما تزايد ت قيمة الصادرات من 893إلى 970سنة 2005.وهذا يعود إلى زيادة عدد العقود المبرمة مما أثر على نسبة الاكتشاف وعلى كمية الإنتاج.

- الفترة(2005-2011):[1]

نسجل تناقصا في كمية النفط المصدرة من 970 سنة 2005إلى 947سنة 2006بسبب إصدار قانون الإصلاحات الجديدة,حيث تراجع الاقتصاد النفطي الجزائري,إلا أننا نسجل ذروة في قيمة الصادرات سنة 2007 حيث بلغت 1253ألف برميل أي زيادة قدرها 14% مقارنة مع 2006 .وهذا بسبب صدور الأمر 10/06الذي قام بوضع تعديلات جوهرية,عمل على زيادة كميات الإنتاج ,زيادة أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من94دولار سنة 2008.

[1]- مخلفي امينة "**أثر تطورات انظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)** مذكرة دكتورة 2013/2012 ص105

-تناقصت قيمة الصادرات من2007إلى 2011بحيث سجلت قيمة 698 سنة 2011 بسبب نشوب الأزمة العالمية ابتداء من سنة 2007 والتي آثارها ما زالت بارزة إلى اليوم .

جدول(2 – 17)يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام حسب المناطق

الوحدة:ألف برميل في اليوم

نسبة ا لصادرات	إجمالي العالم	أوربا	أمريكا الشمالية	آسيا	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط
الجزائر	698	291	289	112	6	-	-
الأوبك	23457	3720	4885	12532	1234	523	287
نسبة الجزائر من الأوبك	% 2,97	7,82%	% 5,91	% 0,89	0,48 %	-	-

المصدر:opec ص 47

الشكل(2-7)يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام حسب المناطق

الوحدة: ألف برميل في اليوم

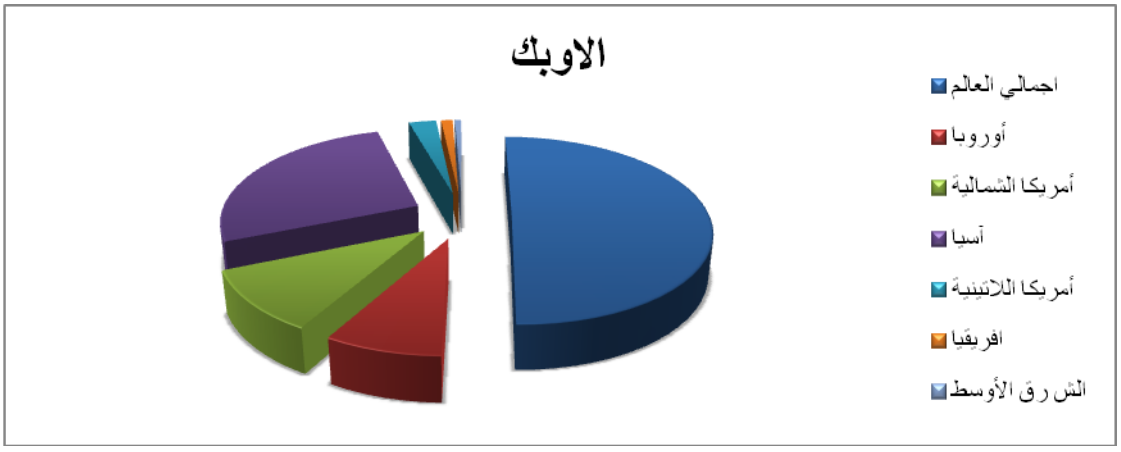

المصدر :التقرير الإحصائي opec ص 47

يوضح الشكل صادرات الجزائر من النفط الخام حسب المناطق بالمقارنة مع الأوبك نلاحظ من ناحية جهات التصدير تتعامل مع أمريكا بنسبة عالية بسبب وفرة التكنولوجيا العالية ووفرة الاستثمارات .

-عائدات الصادرات البترولية في الجزائر2000-2011

جدول (2-18)يمثل عائدات الصادرات البترولية في الجزائر2000-2011

الوحدة :مليون دولار

السنة	الجزائر	الأوبك	العالم	نسبة ج من الأوبك (%)
2000	14204	255675	658713	5,56
2001	11736	315717	653832	5,5
2002	11736	325610	640229	5,59
2003	16476	387911	673048	6,45
2004	23050	521250	705562	6,39
2005	32882	5703112	716120	6,17
2006	38293	635216	716490	6,02
2007	44250	705307	712853	6,27
2008	53607	996930	717675	5,37
2009	30592	585334	689695	5,22
2010	38300	745066	679449	5,14
2011	51405	1078275	975826	4,76

المصدر:تقرير الأوبك 2005-2012 ص 17

الشكل(2-8) أعمدة بيانية توضح عائدات الصادرات البترولية في الجزائر 2000-2011

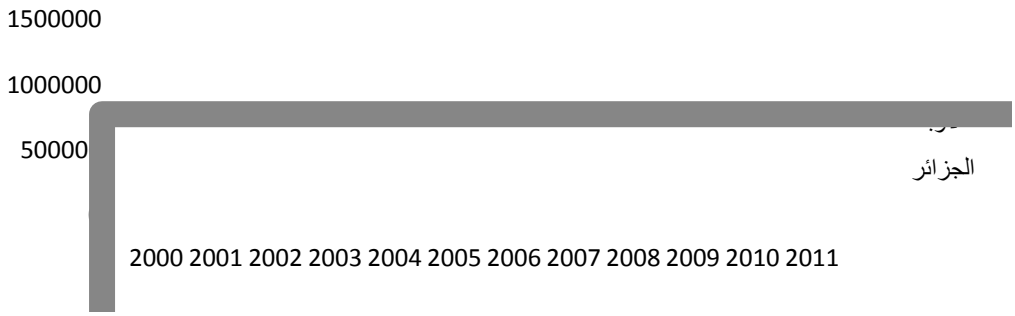

المصدر من إعداد الطلبة وفق معطيات الجدول

سجلت عوائد صادرات النفط الخام زيادة مستمرة خلال الفترة(2000-2011) رغم تسجيل بعض التذبذبات ,حيث قدرت العوائد ب 14204مليون دولار سنة 2000لترتفع حوالي 3أضعاف ونصف سنة 2008أين وصلت قيمة العوائد 53607مليون دولار,ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 94.45 وليس بسبب زيادة الصادرات.

تطور أسعار النفط ومشتقاته في الجزائر:

جدول(2 -19)يوضح تطور أسعار النفط الخام في الجزائر

الوحدة :دولار برميل .

السنة	السعر
2001	24.86
2002	25.00
2003	28.99
2004	38.53
2005	54.87
2006	66.31
2007	74.16
2008	99.33
2009	62.63
2010	80.34
2011	112.26
2012	118.7

المصدر:تقرير الأوبك 2012ص83, الوكالة الدولية للطاقة IEA

جدول(2-20) يوضح أسعار المنتجات النفطية في الجزائر

الوحدة:دولار/برميل

المنتجات	2007	2008	2009	2010	2011
الغازولين	31.7	34.5	30.9	29.9	30.6
زيت الديزال	19.7	21.2	19	18.4	18.8
كيروسين	-	-	-	-	-
زيت الوقود	2.4	-	-	-	-

تقرير الأوبك2012ص90

- من جدول أسعار النفط الخام في الجزائر نلاحظ أن أسعار النفط الخام في تزايد مستمر منذ سنة 2001 حيث بلغت 24.86 دولار للبرميل لتحقق أعلى قيمة لها سنة 2012 والتي قدرت ب 118. 7 دولار للبرميل وتعود زيادة الأسعار إلى نوعية النفط الخام والذي يقاس بدرجة الكثافة API إذ أن النفط الجزائري يتميز بدرجة كثافة عالية إذن هو نفط خفيف ذو نوعية جيدة.

أما بالنسبة للمنتجات الأخرى فقد عرفت تذبذبات بالنسبة للسنوات الأخيرة بالنسبة لكل من الغازولين والد يزال وعدم تحديده بالنسبة للكيروسين أما بالنسبة لزيت الوقود لم يتم تحديد سعره .

المبحث الثالث:أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري (2000-2011)

الجزائر تعتمد على عائدات البترول في تلبية حاجياتها وتمويل ميزانية الدولة ب 95% ولذالك أي أزمة في العالم تأثر مباشر على عائداتها وتنميتها.

المطلب الأول:الصدمة النفطية 2004 وأثرها على الاقتصاد الوطني

تعد الصدمة البترولية 2004 من إيجابيات الاقتصاد الجزائري بكونها ساهمت في العوائد البترولية للدولة وذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك وكغيرها من الصدمات كانت وراءها عدة عوامل وأحداث ساهمت في تكوينها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق.

الفرع الأول:مسببات أزمة 2004ورفع الأسعار

هناك ثلاث عوامل رئيسية لظهور هذه الأزمة تتلخص فيما يلي :[1]

1.تأثير الإضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا قي2003 وأسهم في خفض الإنتاج.

2.الاختناقات في عمليات تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة لها والناجمة عن إهمال تخصيص استثمارات تلبي توسيع الأسواق في هذا الصدد .

إن القدرة العالمية على الإنتاج حسب الدكتور ساركس لاتتجاوز 83.5 مليون برميل في اليوم وتتجاوز بالكاد تم بلوغها في فيفري 2004 .وأن بنية هذه القدرة تعد ملائمة لتطور الحاجة إلى صور مستخدم من البتر وكيماويات .هذه حاجة تبرز بالذات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك مالا يقل عن 9.6 برميل يوميا وتعاني الندرة في الإنتاج وارتفاع شديد في الأسعار.

3.قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم بالرغم من الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أوبك لم تخفض فعليا .وهكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب. ولم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء.

الفرع الثاني:انعكاسات صدمة 2004على الاقتصاد الجزائري

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتي توضح كأرقام إحصائية مجدولة في الشكل التالي:[2]

[1] ضياء مجيد الموسوي **"ثورة أسعار النفط"** ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر 2004 ص32

[2] ياسين يعقوب ، **"أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري1990-2011"** مذكرة لنيل شهادة الليسانس2012ص 42

الشكل(2-10):يوضح انعكاسات صدمة 2004 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

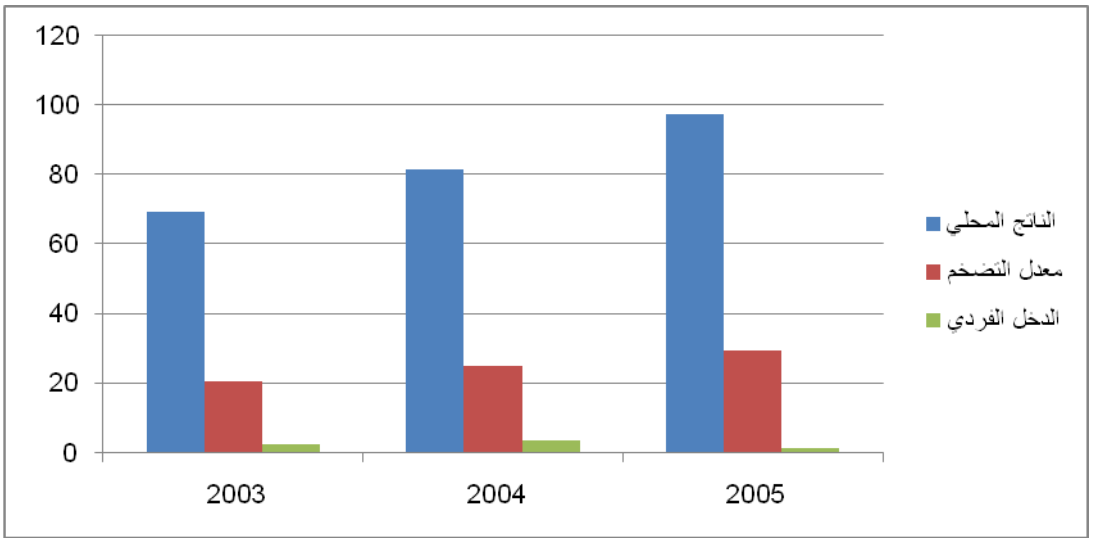

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد

-ارتفع الناتج المحلي الخام من69.5مليار دولار سنة 2003إلى 81.5 سنة 2004,كما ارتفع مؤشر دخل الفرد من 20.60 دولار سنة 2003 إلى 25.19سنة 2004 ثم إلى 29.67 دولار سنة 2005 حيث عرفت معدل التضخم تغيرا طفيفا فقد انخفضت من 2.6إلى 1.6سنتي 2003و2005على التوالي أما سنة 2004فقد كانت الذروة وبلغت 3.6% وهذا يعبر عن استقرار المواد الاستهلاكية يبقى قطاع المحروقات هو الرئيسي والمتحكم في النشاط التجاري الخارجي, فقد وصلت صادرات المحروقات إلى98.3% من مجموع صادرات السلع والخدمات في سنة 2005 كما تمثل الجباية البترولية 73.7% بزيادة قدرها 7.1عن سنة 2004حيث كانت66.6% وبزيادة 5.1%عن سنة 2003 التي كانت 68.6% وهذه النسبة تعود إلى قطاع المحروقات سواء من حيث حجم الصادرات أو من حيث ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني:انعكاسات أزمة 2008على السعر والاقتصاد الجزائري

أدت الأزمة العالمية 2008إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو,مما أدى إلى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية, كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لا سيما البترول ,نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول أوبك في اجتماعها خلال شهر أكتوبر 2008 ,كمل تراجع سعر برميل نفط الجزائر من 108.6دولار للبرميل في شهر أكتوبر سنة 2008إلى59.2دولار قي نفس الشهر من سنة 2009وقد انعكس هذا التراجع سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42% مع العلم أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 725مليون دولار أي ما نسبته 2.94% فقط من إجمالي الصادرات.[1]

[1]- مجلة دفاتر السياسة والقانون"العدد5جوان 2011" **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة -2000-2011**

-تأثر الميزان التجاري الجزائري الذي سجل فائض متواضع سنة 2009قدر ب1.449مليار دولار مقابل 4.853مليار دولار سنة 2008 في ظل اعتماد الجزائر شبه كلي في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم ب 90% من مدا خيل الجزائر من العملة الصعبة.

- تغطي نسبة 50%في إيرادات الميزانية العمومية.
- بالرغم من هذا حافظ النمو الاقتصادي على معدلاته نتيجة النمو المسجل خارج قطاع المحروقات والذي نسبته10 %.
- ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في ثبات معدلات النمو حيث ارتفعت نسبته إلى19%.
- ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

– ولتجنب أزمة تؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف لجأت الحكومة إلى تبني بعض السياسة الحمائية والتي تهدف إلى إيقاف نزيف العملة الصعبة,للتقليل من حجم الواردات وهذا لتجنب العجز المحتمل في الميزان التجاري ,ومن أهم هذه الإجراءات : [1]

- منع القروض الاستهلاكية.
- تضييق الخناق على المستهلكين.
- إسقاط الجزائر ل1511منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2010.

المطلب الثالث:الدراسة القياسية لأثر سعر النفط على النمو والاقتصاد الوطني

في هذا المطلب نقوم ببناء نموذج قياسي يوضح أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر , وذلك بناء على مقدمته النظرية الاقتصادية وماهو موجود من واقع ومعطيات حول الاقتصاد الوطني .

1/-**تحديد المتغيرات:**

إن محاولة فهم كيفية تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج الداخلي الخام ,الاستثمار ,معدل البطالة ,وبما أن هذه العوامل تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية ,فإن تحليل التغيرات ينطلق أساسا من ربط التغير في أسعار النفط بالتغير الحاصل في النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغير الاقتصاد الكمي ,لهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة وزيادة المشاريع الاستثمارية ,غير أن التحليل الاقتصادية ,عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين أسعار النفط مع الناتج الداخلي الخام ,و البطالة والاستثمار ,وتتغير وفق عدة عوامل قد تتغير في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة. [2]

1.مجلة دفاتر السياسة والقانون"العدد5جوان 2011، مرجع سابق

[2]غطاس ,عبادة "**أثر تذبذبات سعر النفط على نمو الاقتصاد الجزائري,دراسة تحليلية وقياسية**"من 1970-2008 ص11.10.09

2/– التفسير الاقتصادي لتغيرات على الناتج الداخلي الخام :

إن علاقة الناتج الداخلي الخام بسعر النفط الخام المؤخر ظهرت إيجابية وهذا يفسر الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة والذي انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي الذي سجل ارتفاعا من 2.2%لسنة 02000إلى 6.9% سنة 2003 لتستقر نسبته في سنتي 2004و2005 في حدود 5.1 %.

إن العلاقة الطردية بين التغير في الاستثمار والتغير في الناتج الداخلي الخام توضح من خلال:

–زيادة حدة المديونية بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع نسبة الخدمة الدين ووصول الاحتياطات إلى قرابة الصفر أدى بالجزائر إلى قبول سياسة إعادة الجدولة مما دفعها إلى تبني سياسات تنموية جديدة .

التفسير الاقتصادي لتغيرات على معدل البطالة:

إن العلاقة العكسية بين التغير في معدل البطالة والتأخير الأول والثاني والثالث للتغير كل من الاستثمار والناتج الداخلي يمكن توضيح من خلال التبسيط التالي :

ارتفاع سعر النفط ← ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ← ارتفاع حجم الاستثمار

← ارتفاع التشغيل ← انخفاض معدل البطالة .

–إن العلاقة الإيجابية بين التغير في سعر النفط والتغير في معدل البطالة غير مقبول من الناحية الاقتصادية ولكن يمكن تفسير على أن مخزون البطالة يعود أساسا إلى فترة ماقبل الإصلاح الهيكلي ,وإن كل هذا الأخير قد ساهم في تفاقمها بشكل أو بأخر ,من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة أو يعود إلى النمو الديمغرافي.

التفسير الاقتصادي لتغير الاستثمار :

إن وجود علاقة إيجابية بين تربط الاستثمار والناتج الداخلي الخام المؤخر بفترة واحدة ,أي كلما ارتفع التغير في الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة بوحدة واحدة ,التغير ارتفع في الاستثمار وذلك من خلال الزيادة في الإنتاج ,وبالتالي الزيادة في تراكم رؤوس الأموال وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار طبق للنظرية الاقتصادية.

التفسير الاقتصادي لتغير سعر النفط:

تعد مؤشرات أسعار النفط هي عرض البترول والطلب عليه والنمو الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى عوامل أخرى لذلك فإن لا توجد علاقة واضحة لأسعار النفط بمتغيرات (معدل البطالة لاستثمار الناتج الداخلي الخام)ولكن يمكن تفسير تلك العلاقة [1] الإحصائية من خلال الاستثمار في المجال البترولي الذي فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وبالتالي تخفيض معدل البطالة كما إن استكشاف أبار جديدة سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج من النفط وبالتالي زيادة عرض النفط منظمة الأوبك كما يؤدي للتأثير على سلة خامات أوبك وبالتالي على الأسعار.[2]

[1] غطاس عبادة,مرجع سابق ص14.13

[2] غطاس ,**عبادة"اثر تذبذبات سعر النفط على نمو الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية وتحليلية من 1970 الى 2008**،ص13.

أثر إحداث صدمة في سعر النفط على النمو الاقتصادي

سنحاول قياس الأثر المفاجئ لصدمة نضعها على سعر النفط و نرى هذا الأثر على متغيرات الدراسة:

بصفة عامة يمكن اعتبار أن الصدمة المؤقتة في سعر النفط كان تأثرها من السنة الأولى، حيث أن جميعا لمتغيرات تأثرت، لكن أكبر تأثير حصل في الناتج الداخلي الخام بقيمة موجبة قدرت ب 14, 871 مليون دينار جزائري ثم يليه الاستثمار باستجابة قدرت ب 2, 326 مليون دينار جزائري، أما البطالة فكانت استجابتها سالبة قدرت ب.13, 186 .

هذه الصدمة أثرت على المتغيرات على النحو التالي[1]:

-نتيجة للصدمة انخفض الناتج الداخلي الخام لكن بعد السنة الرابعة بدأ في الارتفاع من جديد.

-نتيجة للصدمة البطالة لم تستقر إنما بقيت متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض من سنة إلى أخرى.

-نتيجة للصدمة ارتفع الاستثمار إلى 12,509 مليون دينار جزائري لكن بعد السنة الثالثة بدأ في.

[1] غطاس ،نفس المرجع السابق ص15

خلاصة :

من خلال ماتطرقنا إليه في هذا الفصل دراسة حالة الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول نستخلص مايلي:

-الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال يعيش عليه عوائد قطاع المحروقات وذالك بكونه ركيزة الاقتصاد.

-قطاع المحروقات في الجزائر في تطور مستمر منذ الاستقلال.

-إمكانيات الجزائر النفطية تعطيها مكانة متميزة بين الدول المصدرة للنفط , حيث تعتبر أداة إستراتجية في يد الجزائر تمكنها من تقوية وضعها أمام الدول المستهلكة.

- تعتبر أسعار النفط المصدر الأول المتحكم في حركة النشاط الاقتصادي.

-بكون الجزائر تعتمد على عائداتها النفطية بصفة كبيرة في تلبية تمويل نفسها فهذا ما أدى وما يؤدي إلى أن أي تقلب في أسعار البترول يعود مباشرة على الاقتصاد الجزائري ،فلهذا على الجزائر التنويع في عائدات تمويل اقتصادها.

خاتمة

يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى .

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من أجل إصلاح هذا الوضع إلا أنها لم تستطع تحرير الجزائر كلية من هذا هيمنة البترول.

وقد ارتبطت دراستنا في الإجابة على الإشكالية التي تدور حول :درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها الأسعار البترولية على الاقتصاد الجزائري، وخاصة التأثير على عوائد النفط وانعكاسات الصدمات النفطية في الفترة 2000-2012 .

وقد تناولنا من خلال الفصلين كل مايمس النفط والاقتصاد الوطني والأسعار كاختبار لصحة الفرضيات:

فالفرضية الأولى:أكدت الدراسة أهمية البترول كسلعة استراتيجيه لبناء اقتصاديات الدول فبالرغم من كونه مادة ناضبة إلا أن العديد من الدول تعتمد عليه كسلعة رئيسية لتمويل اقتصادها.

الفرضية الثانية:يعتبر الاقتصاد النفطي الموضوع الذي يدرس مختلف مراحل النشاطات البترولية المنبع، النقل، المصب .

الفرضية الثالثة:تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة,تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستكشاف،فهي تتأثر بحالة الاقتصاد السائد وكذا الاستقرار السياسي للدولة.

الفرضية الرابعة:تعتبر الجزائر من البلدان البترولية الحديثة الاستكشاف،فمنذ التسعينات قامت بتطوير طاقتها الإنتاجية ،رغم ارتفاع هذه الأخيرة، إلا أن هناك عنصر حاسم ومحدد في مجال الصناعة البترولية للدول المنتجة والمستهلكة ،وهو السعر الذي يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية.

ومن خلال معالجة هذه الدراسة توصلنا إلى استنتاج في جانبين :

الجانب الأول : استنتجنا أن النفط هو مادة ذو أهمية كبيرة في العالم وهذا لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير ،حيث يعد الاقتصاد البترولي علم لأنه يعتبر أحد موضوعات الاقتصاد التطبيقي إذ لديه هدف وهو القيام بتحويل الثروة (المادة الخام) إلى منتجات سلعية تشجع حاجات الإنسان إليها ، ولديه منهجية ،إذ يعتبر البترول هو أم جل الصناعات لأنها تقوم عليه ومشتقة منه وبكونه هو الذي يغذيها من خلال مايحتويه من خصائص ومميزات.فالصناعة النفطية هي العمليات المتعلقة باستغلال الثروة الخام وتحويلها إلى منتجات صالحة للاستعمال في السوق النفطية حالة تذبذب مستمر وذلك لأنها تتأثر بعدة عوامل وخاصة السياسية والعسكرية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية،الناتجة عن سعر النفط والذي هو المؤشر النقدي لقيمة هذه السلعة ويتحدد من خلال عدة عوامل وتغلب عليها المنظمات السياسية كالأوبك وذالك لأنه تأثر بعدة أزمات أدت لظهور هذه المنظمات لتحمي حق الدول المنتجة في ثرواتها .

أما في الجانب الثاني : قمنا بدراسة قطاع المحروقات منذ الاستقلال حيث عاشت الجزائر تبعية كبيرة منذ الاستقلال في إقتصادها وخاصة هذا القطاع الذي بدوره مركز ثروة مهم لفرنسا والذي هيمنت علية مدة طويلة حتى بعد الاستقلال إلى أن تم إنشاء المؤسسة الوطنية "سونا طراك"في 1962/12/31 ،ثم إنضام الجزائر إلى الأوبك في 1968 ،إلى أن استرجعت حقها في ثروتها من خلال التأميم عليها في 1971/2/24 ,ثم أزمة 1973 والتي أدت إلى تخفيض إنتاجها وبدورها أدت إلى ارتفاع أسعار

النفط من جهة أخرى مما أكسب هذا القطاع الجزائر أهمية كبيرة في تحديد إستراتجية التنمية ،كما أن نفط الجزائر يعد من أجود النفط بكونه خفيف ويحوي كثيرا الغاز وتعدد مشتقاته.

عند قيامنا بدراسة حالة الجزائر من خلال أنظمة استغلال النفط استنتجنا أن بعض المتغيرات الواقعة بعد التأميم كإنشاء الشركة الوطنية ساهم في إحداث تحول جذري في مراحل الصناعة النفطية إذ تم في الفترة 2000-2011 حدوث بعض العقبات التي تمثلت في أزمتي 2004-2008 المتعاكستي الأثر على الاقتصاد الجزائري.إلا أن أثار أزمة 2008 ما زالت إلى اليوم.

ويمكن ختامها بالتوصيات التالية :

-عند ارتفاع أسعار النفط من الضروري على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلال أمثل مع المحافظ على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار النفط وهذا لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة ومواصلة عمليات التنمية.

- يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط .

- تشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

كتب:

1-سيد فتحي أحمد الخولي "إقتصاد النفط"،الطبعة الخامسة جدة 1997.

2-ضياء مجيد الموسوي "ثورة أسعار النفط "ديوان المطبوغات الجامعية 2.2004-3

3-عبد العزيز وطيان ،"الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985"الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992.

4-عبد القادر سيد أحمد ،الأوبك ماضيها حاضرها وأفاق تطورها ،ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

5-عبد اللطيف بن شنهو ،الجزائر اليوم بلد ناجح2004 ،بدون طبعة .

6-محمد أحمد الدوري ،"محاضرات في الاقتصاد البترولي "ديوان المطبوعات الجامعية 1983.

7-محمد محروس ،"اقتصاديات البترول والطاقة".

تقارير والمجالات :

8- التقرير الإحصائي للأوبك 2005.

9-التقرير الإحصائي للأوبك2012 .

10-التقرير الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC.

11-الموقع الرسمي لسونطراك.

12-مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2012/02 مداخلة "تغير أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر .

13-مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد5 جوان 2011"دور عائدات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية"

مذكرات:

14-أمينة طيبوني "تمويل الإستثمار بالرجوع إلى قطاع المحروقات "،مذكرة شهادة الماجستير.

15-قويدري قوشيح بوجمعة "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر "مذكرة شهادة الماجستير.

16-مخالفي أمينة "أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)" 2012-2013.

المراجع الإلكترونية :

http ://www :algerie360.com /algerie/hydrocarbres-4-nouvelle--17 decouvertes-par-sonatrach-depuis-debut-2012

http://www :ENTV .com-18

www.sonatrach-dz.com-19

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الأسعار النفطية في نشاط وحجم استقرار الاقتصاد الجزائري، ومدى تحقيق الريع البترولي للعوائد المالية للدولة.

وانطلاقا من هذا قمنا ببناء الإشكالية الرئيسية التالية. كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تمت الدراسة الإحصائية لمختلف الأنشطة النفطية في الجزائر،كما قمنا بدراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي خلال السنوات 2000-2012.

ويهدف هذا البحث إلى معرفة المزيد عن السياسات التسعيرية في قطاع الاقتصاد الجزائري ، وقد توصلنا بعد الدراسة أن السعر البترولي يتحدد انطلاقا من مجموعة من المحددات، وأن الجزائر دولة ريعية بترولية يتأثر اقتصادها بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار إما إيجابا أو سلبا.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'importance des prix de pétrole sur les activités et la stabilité de l'économie algérienne et de conséquence de la vente pétrolière sur les finance de l'état.

A partir de la lire , nous avons formulé la problématique suivante :

Quelle sont les effets des variaturis de prix du pétrole sur l'économie algérienne ?

Pour répondre à cette question, nous avons nocede à une analyse statistique des différentes activités pétrolières en Algérie et à une analyse des effets des variaturis des prix sur la croissance économique durant la période 2000-2012

L'objectif de cette étude est aussi de connaitre d'avantage sur les politiques de croissance économique dans l'économique algérienne.

Cette étude confirme que le prix du pétrole sont déterminiés par un ensemble de la facteurs. et que l'évolution de la croissance qu'a connu l'algérie durant la période été confirme que l'algerie est un pays rentier doit l'économie est affectée par les variation des prix de pétrole d'un manière positive ou négatif.